

الدعوات . فقال على رضى الله عنه يا أمير المؤمنين بل هو يضر وينفع
قال وكيف قال إن الله تعالى لما أخذ الميثاق على الذرية كتب عليهم
كتاباً ثم ألقمه هذا الحجر فهو يشهد للمؤمن بالوفاء ويشهد على
الكافر بالجحود : قيل فذلك هو معنى قول الناس عقب الاستلام .
(اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك) وروى (استكثروا
من الطواف بالبيت فإنه من أجل شيء تجدون في صحفكم يوم القيامة
وأغبط عمل تجدونه) وفي الحديث القدسي (إن عبداً صححت له جسمه
وأوسعت عليه معيشته تمضى عليه خمسة أعوام لا يفد إلى المحروم)
وفي هذا القدر الكفاية .

الباب الرابع

فِي مَنَاسِكَ الْحَجِّ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَفِيهِ فُصُولٌ

الفصل الأول : فِي تَعْرِيفِهِ

الحج لغة القصد إلى معظم . وشرعاً أعمال مخصوصة . تؤدي في
زمان مخصوص . ومكان مخصوص . على وجه مخصوص :

الفصل الثاني : فِي حُكْمِهِ وَدَلِيلِهِ

الحج فرض في العمر مرة على كل مسلم ومسلمة . وقد ثبتت
فرضيته بالكتاب والسنة والاجماع (أما الكتاب) فقوله تعالى (والله

على الناس حُجُّ البيت من استطاع إليه سبيلاً (سورة آل عمران
(وأما السنة) فقولهُ صلى الله عليه وسلم (بنى الإسلام على خمس
شهادة أن لا إله إلا الله . وأن محمداً رسول الله . وإقام الصلاة .
وإيتاء الزكاة . وصوم رمضان . وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً)
(وأما الإجماع) فقد اتفقت الأمة على فرضيته لأنه أمر معلوم من
الدين بالضرورة فيكفر منكرها .

والدليل على فرضيته في العمر مرة قوله صلى الله عليه وسلم (يا أيها
الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا . فقال رجل أكل عام يارسول
الله فسكت صلى الله عليه وسلم حتى قالها ثلاثاً فقال عليه الصلاة
والسلام لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم .

الفصل الثالث : في شروطه

للحج شروط وجوب . وهي : الإسلام : والبلوغ : والعقل : والحرية .
وشروط صحة . وهي : الإسلام : والتمييز : والوقت المخصوص .
وهذه الشروط على سبيل الأجمال . وأما على سبيل التفصيل
فقد تكفلت بها كتب الفقه فراجعها إن شئت .

الفصل الرابع : في أركانه

للحج أركان أربعة . عند المالكية والشافعية والحنابلة . وهي .

الاحرام . وطواف الزيارة . (ويسمى طواف الافاضة) . والسعى بين الصفا والمروة . والوقوف بعرفة .

وزاد الشافعية عليها ركنين آخرين . وهما (إزالت الشعر) بشرط أن يزيل ثلاث شعرات من الرأس لا من غيره . ويشترط أن يكون بمد الوقوف بعرفة وبعد انتصاف ليلة النحر في الحج . (وترتيب معظم الأركان الخمسة) بأن يقدم الاحرام على الجميع . والوقوف على طواف الافاضة والحج . والطواف على السعى إن لم يفعل السعى عقب طواف القدوم .

وأما أركان الحج عند الحنفية فاثنتان فقط . وهما (الوقوف بعرفة . ومعظم طواف الزيارة) وهو أربعة أشواط . والثلاثة الباقية من السبعة فواجبة : وأما الاحرام فهو من شروط الصحة عندهم . وأما السعى بين الصفا والمروة فواجب عندهم .

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ

١ - الأحرام : الأحرام معناه في الشرع نية الدخول في الحج والعمرة . ولا يلزم في تحققه اقترانه بتلبية أو سوق هذى أو نحو ذلك . وإنما يسن اقترانه بالتلبية فقط بأن ينوى ويلبى بلا فاصل . هذا عند الشافعية والحنابلة . أما الحنفية فقالوا الأحرام هو التزام حُرْمَاتٍ مخصوصة . ويتحقق بأمرين : الأول : النية . والثاني .

إقترانها بالتلبية و يقوم مقام التلبية مطلق الذكر أو تقليد البدنة مع
سؤقها فلو نوى بدون تلبية أو ما يقوم مقامها مما ذكر أو أبى ولم ينو
لا يكون محرماً . وكذا لو أشعر البدنة بجرح سنامها الأيسر (وهو
خاص بالأبل) أو وضع الجل عليها أو أرسلها وكان غير متمتع بالعمرة
إلى الحج ولم يلحقها أو قلّد شاة فقط لا يكون محرماً : وأما المالكية
فقالوا الأحرام هو الدخول فى حرمت الحج . ويتحقق بالنية على
المعتمد : ويسن اقترانه بقول كالتلبية والتهليل . أو فعل متعلق بالحج
كالتوجه وتقليد البدنة .

مَا يُطْلَبُ مِنْ مُرِيدِ الْإِحْرَامِ قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِيهِ

يطلب منه أمور مفصلة فى المذاهب . وإليك بيانها . .

المالكية : قالوا يسن له أن يغتسل ولو كان حائضاً أو نفساء

لأنه مطلوب للأحرام وهو يتأتى من كل شخص . ولا تحصل السنة
إلا إذا كان متصلاً بالأحرام فلو اغتسل ثم انتظر طويلاً عرفاً بلا
إحرام أعاده . ويندب أن يكون الغسل بالمدينة المنورة على ساكنها
أفضل الصلاة والسلام لمن أراد أن يحرم من ذى الحليفة . وإذا كان
فاقداً للماء فلا يشرع له التيمم بدل الغسل . ويسن أيضاً تقليد الهدى
إن كان معه ثم إشعاره بعد ذلك . والتقليد هو (تعليق قلادة فى

عُنُقُهُ لِيَعْلَمَ بِهِ الْمَسَاكِينُ فَتَطْمِئِنُّ نَفُوسُهُمْ) وَالْأَشْعَارُ هُوَ (أَنْ يَشُقَّ
 مِنَ السَّنَامِ قَدْرَ الْأَعْلَةِ أَوْ الْأَعْلَتَيْنِ) وَيَكُونُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ وَيَبْدَأُ
 بِهِ مِنَ الْمُنْقَى إِلَى الْمُؤَخَّرِ . وَإِنَّمَا تَقْلُدُ الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ . وَلَا يَشْعُرُ إِلَّا
 الْإِبِلُ وَمَالُهُ سَنَامٌ مِنَ الْبَقَرِ . أَمَّا الْفَنَمُ فَلَا تَقْلُدُ وَلَا تَشْعُرُ . وَيَنْدُبُ
 أَنْ يَلْبَسَ إِزَارًا وَرَدَاءً وَنَعْلَيْنِ : وَالْإِزَارُ هُوَ مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ مِنَ
 السَّرَّةِ إِلَى الرِّكْبَةِ . وَالرَدَاءُ هُوَ مَا يَلْتَقِي عَلَى الْكَتِفَيْنِ . وَلَوْ لَبَسَ غَيْرَهُمَا
 مِمَّا لَيْسَ بِمُحِيطًا وَلَا مُحِيطًا فَلَا يَضُرُّ وَلَكِنْ يَفُوتُ الْمُنْدُوبُ . وَمَنْ
 السَّائِنُ إِيقَاعُ الْأَحْرَامِ عَقِبَ صَلَاةٍ . وَيَنْدُبُ أَنْ يَكُونَ رَكْعَتِي نَفْلٍ إِنْ
 كَانَ الْوَقْتُ مِمَّا تَجُوزُ فِيهِ النَّافِلَةُ وَالْأَوَّلَى حَتَّى تَحُلَّ النَّافِلَةُ . وَالْأَوَّلَى
 أَنْ يَحْرُمَ الرَّكْبُ إِذَا اسْتَوَى عَلَى ظَهْرِ دَابَّتِهِ وَالْمَاشِي إِذَا أَخَذَ فِي الْمَشْيِ .
 وَيَسْنُ قُرْقُ الْأَحْرَامِ بِالتَّلْبِيَةِ كَمَا تَقْدُمُ . وَالتَّلْبِيَةُ فِي ذَاتِهَا وَاجِبَةٌ وَيَنْدُبُ
 تَجْدِيدُهَا عِنْدَ تَغْيِيرِ الْحَالِ كَصُعُودٍ عَلَى مَرْتَفَعٍ أَوْ هَبُوطٍ إِلَى وَادٍ أَوْ
 مُلَاقَاةِ رَفِيقَةٍ وَعَقِبَ الصَّلَاةِ . وَيَسْتَمِرُّ يَلْبِي حَتَّى يَدْخُلَ مَكَّةَ ثُمَّ يَقْطَعُهَا
 حَتَّى يَطُوفَ وَيَسْمَى إِذَا أُرِيدَ السَّعْيُ عَقِبَ طَوَافِ الْقُدُومِ ثُمَّ يَعَاوِدُهَا
 بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَصِلُ إِلَى مَصْلَاهَا فَيَقْطَعُهَا
 فَإِنْ لَمْ يَعَاوِدْهَا كَانَ تَارِكًا لِلْوَاجِبِ وَعَلَيْهِ دَمٌ . وَيَنْدُبُ التَّوَسُّطَ فِيهَا
 فَلَا يَدَأُبُ عَلَيْهَا حَتَّى يَمْلَ وَيَضْجُرُ كَمَا يَنْدُبُ التَّوَسُّطَ فِي رَفْعِ صَوْتِهِ
 بِهَا فَلَا يَخَفِّفُهُ جَدًّا وَلَا يَرْفَعُهُ جَدًّا . بَلْ يَكُونُ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالْخَفْضِ .

ويندب الاقتصار على اللفظ الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو .
(لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ . لا شريك لك لبيك . إن الحمد والنعمة لك
والملك . لا شريك لك)

الحنفية : قالوا يطلب منه أمور : منها الاغتسال وهو سنة
مؤكدة . ويقوم مقامه الوضوء في تحصيل أصل السنة ولكن الغسل
أفضل . وهذا الغسل للنظافة لا للطهارة . فيطلب من الحائض
والنفساء حال الحيض والنفاس . فإذا فقد الماء سقط الغسل ولم يشرع
بدله التيمم اذ لا نظافة في التيمم . ومنها قص الأظافر . وحلق الشعر
المأذون في ازالته كشعر الرأس والشارب إذا اعتاد حلق ذلك وإلا
فيسرحه . وهذا مستحب ويكون قبل الغسل . ومنها جماع زوجته
إذا لم يكن بها مانع لئلا يطول عليه العهد فيقع فيما يفسد الاحرام .
وهو مستحب أيضاً . ومنها لبس إزار ورداء . وهو مستحب أيضاً .
وإن زَرَّرَ الإزار وعقده أساء ولا دم عليه . ويستحب أن يكون
الإزار والرداء جديدين أو مغسولين طاهرين . وأن يكونا أبيضين .
ومنها التطيب في البدن والثوب بطيب لا يبقى عنيه بعد الاحرام .
وإن بقيت رائحته . وهو مستحب إن كان عنده طيب وإلا فلا
يستحب . ومنها أن يصلى بعد ما تقدم ركعتين إذا كان الوقت ليس
وقت كراهة وإلا فلا يصلى . وهذه الصلاة سنة على الصحيح .

والأفضل أن يقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وسورة (قل يا أيها الكافرون) وفي الثانية بالفاتحة وسورة الاخلاص (قل هو الله أحد) . ويقوم مقامها الصلاة المفروضة إذا أحرم بعدها . ومنها أن يقول بلسانه قولاً مطابقاً لما في قلبه . اللهم انى أريد الحج فيسره لى وتقبله منى . ثم يلجى بعد ذلك بالصيغة المتقدمة . ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من التلبية بصوت منخفض ويكثر ما استطاع من التلبية عقب كل صلاة مكتوبة . وكذا كلما لقي ركبا أو ارتفع على مكان أو هبط وادياً . وكذا يكثرها بالأسحار . وحين يستيقظ من نومه . وعند الركوب والنزول . ويستحب فى التلبية كلها رفع الصوت بدون إجهاد . .

الشَّافِعِيَّةُ : قالوا يسن لمن يريد الاحرام أمور . منها الغسل قبله ولو مع بقاء الحيض . وينوى به غسل الاحرام . ويكره تركه لغير عذر فإن عجز عنه لعدم الماء أو لعدم قدرته على استعماله يتيمم . ومنها إزالة شعر الأبط والعانة وقص الشارب . وتقليم الأظافر . وحلق الرأس لمن يتزين به وإلا أبواه ولبدنه بنحو صمغ . وهذا إذا كان عازماً على عدم التضحية . وإلا أخر ذلك إلى ما بعدها . ويسن تقديم هذه الأشياء على الغسل فى حق غير الجُنُب . أما هو فيسن له تأخيرها عنه ومنها تطيبب البدن بعد الغسل الا لصائم فيكره . والا للمرأة التى

وجب عليها الاحداد (ترك الزينة) لوفاء زوجها فيحرم ولا بأس باستدامته بعد الاجرام ولو كانت ممّالة جرّم . ولا يضر تعطر الثوب بسبب ذلك : ومنها الجماع قبل إحرامه : ومنها أن تحضب المرأة يديها إلى السكوعين من غير نقش وأن تمسح وجهها بشيء من الخضاب : ومنها أن يلبس إن كانت رجلا إزارا ورداء أبيضين جديدين وإلا فمخسولين ونعلين . ويكره لبس المصبوغ : ومنها صلاة ركعتين سنة الاحرام القبليّة في غير وقت الكراهة إلا لمن كان في الحرم المكي فيصلحها ، طلقا ويقوم مقامها أى صلاة يصلحها فرضا أو نفلا ويسر القراءة فيها ولو ليلا : ومنها استقبال القبلة عند بدء الاحرام . ويقول اللهم أحرم لك شعري وبشرى ولحمى ودمى : ومنها التلبية بالصيغة المتقدمة وتكون بسكينة ووقار للذكر . ويسن أن يرفع صوته بها مادام محرما فان لم يكن محرما فالسنة الاسرار بها كما أن السنة للمرأة أن تسربها على كل حال . ويكره لها رفع الصوت بها بحضرة الأجانب . ومثلها الخنثى . ويصلى ويسلم عقبها على النبي صلى الله عليه وسلم وتثاكد التلبية ثلاثا عند تغير الأحوال من سكون الى حركة وصعود وهبوط واختلاط رفعة وإقبال ليلا أو نهار . ثم يدعو بعدها بما شاء . والوارد أفضل

الحنابلة : قالوا يسن له أن يغتسل ولو حائضا أو نفساء . أو

يقيم لعدم الماء . أو عجزه عن استعماله بمرض ونحوه . ولا يضر حدث .
بين الغسل والاحرام ويسن له أيضا أن يتنظف قبل إحرامه . بأخذ
شعره وقلم ظفره . وإزالة رائحة كريهة ويسن له أن يطيب بدنه
بالطيب . وكره تطيب ثوبه . فإن طيبه واستدام لبسه فلا بأس ما لم
ينزعه فإن نزعه لم يجز له لبسه قبل غسله . ويسن له أيضا قبل إحرامه
لبس إزار ورداء أبيضين نظيفين جديدين ونعلين بعند تجرده عن
الحيط إن كان ذكرا . ويسن له إحرامه عقب صلاة مفروضة أو نافلة
بشرط ألا يكون أداء النافلة وقت نهى وألا يكون عادما للماء والتراب
ويسن أن يعين في إحرامه نسكا حجاً كان أو عمرة أو قرانا . وأن
يتلفظ بما يعينه . ويسن له أن يقول اللهم إني أريد النسك الفلاني
فيسره لي وتقبله مني وإن حبسني حابس فمحلى حيث حبستني . فإن
فعل ذلك وحبس بمرض أو عدو ونحوه حل ولا شيء عليه

الدليل من السنة

على الغسل للاحرام : ما رواه الترمذي عن خارجة بن زيد
عن أبيه زيد بن ثابت أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم تجرد
لإِهلاله واغتسل :

صلاة ركعتين بعده : دليلهما ما روى عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى في مسجده
بذى الحليفة ركعتين أوجب في مجلسه (ومعنى أوجب لبى فيه . .

مَا يُطْلَبُ مِنَ الْمُحْرَمِ

يطلب من المحرم أن يتجرد على الوجه المطلوب منه في التجرد
للاحرام الواجب فبالنسبة للرجل ألا يلبس خيطا ولا محيطا بيدنه كله
أو بعضه كالقميص والسراويل والعمامة والجبّة والخف إلا إذا لم يجد
نعلين فيجوز له أن يلبس الخفين بعد أن يقطعهما أسفل من الكعبين .
والأ يغطي رأسه ووجهه أو بعضه بأى ساتر غير أن الشافعية والحنابلة
قالوا لا يحرم على الرجل تغطية وجهه وأما المالكية والحنفية فقالوا
بحرمة تغطية الرأس والوجه كله أو بعضه بأى ساتر أما التجرد بالنسبة
للمرأة فلا يكون إلا في وجهها وكفيها فيحرم عليها سترها بأى ساتر عند
الحنفية والحنابلة . أما المالكية فقالوا يحرم عليها ستر يديها بشىء يحيط
بهما كالقفاز (الجونتى) كما يحرم أيضا سترها بشىء فيه خياطة أو ربط .
وأما إدخالهما في قميصها فلا يحرم كما لا يحرم عليها ستر جزء من وجهها
يتوقف عليه ستر رأسها ومقاصيصها والشافعية قالوا لا يحرم تغطية يديها
إلا (بالقفاز) أما سترها بغيره فيجوز ولو شدته أو عقدته عليهما . وهذا
كله ما لم تقصد به التستر عن الأجانب . فإن قصدته جاز لها ذلك
على تفصيل في المذاهب

الحنفية والشافعية : قالوا تستر المرأة وجهها عن الأجانب

بأسبال شيء عليه بحيث لا يمسسه

الحنابلة : قالوا للمرأة أن تستر وجهها لحاجة كمرور الأجانب

بقربها ولا يضر التصاق الساتر بوجهها

المالكية : — قالوا اذا قصدت المرأة بستر يديها أو وجهها

التستر عن أعين الناس فلها ذلك وهي محرمة بشرط أن يكون الساتر

لا غرز فيه ولا ربط ، وإلا كان مُحَرَّمًا وعليها الفدية

الدليل من السنة

على حرمة تغطية رأس المحرم : ما روى عن ابن عباس أن

رجلا وقصته راحلته وهو محرم فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تخمروا وجهه ولا رأسه فانه

يبعث يوم القيامة ملبيا) رواه مسلم والنسائي وابن ماجه . .

ودليل حرمة تغطية المرأة وجهها : ما روى عن عمر أن

النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا تنتقب الْمُحْرِمَةُ ولا تلبس القفازين)

رواه أحمد والبخاري والنسائي والترمذي وقال حديث صحيح . .

مواقيت الإحرام

للإحرام ميقات مكاني وزماني : فالزماني فيه تفصيل في المذاهب

المالكيّة : قالوا وقت الإحرام من أول شوال إلى قرب طلوع

فجر يوم النحر بحيث يبقى على الفجر زمن يسهل الإحرام والوقوف بهرفة . وليس ابتداء الإحرام في ذلك الوقت شرطاً لصحة الحج بل يصح ابتداء الإحرام قبل ذلك الزمن بشرط أن يستمر محرماً إلى دخوله . .

الشافعيّة : قالوا وقت الإحرام من أول يوم من شوال إلى

طلوع فجر يوم عيد النحر وهو شرط لصحة الإحرام بالحج فلو أحرم به قبل هذا الوقت أو بعده فلا يصح حجاً ولكن ينعقد عمرة . .

الحنفيّة : قالوا الإحرام ليس ركناً من أركان الحج . وإنما

هو شرط لصحة أداء أعمال الحج ابتداء . وله حكم الركن انتهاء . .

أحنأبلة : قالوا وقت الإحرام من أول يوم من شوال إلى قرب

طلوع فجر يوم النحر بحيث يبقى على طلوع الفجر زمن يسهل الإحرام والوقوف بهرفة . .

والمكاني يختلف باختلاف الجهات : فأهل مصر والشام والمغرب

ومن ورائه من أهل الأندلس والروم والتكرور ميقاتهم (الجحفة)

بضم الجيم وسكون الحاء : قرية بين مكة والمدينة . وهى خربة الآن .
ويقرب منها القرية المعروفة برابع فيصح الإحرام منها بلا كراهة . وهؤلاء
يحرمون من هذا المكان عند محازاته ببحر لأنه لا يلزم فى الإحرام
من الميقات المرور به فى البر بل المدار على أحد أمرين إما المرور عليه
أو محازاته ولو بالبحر ..

وأهل العراق وسائر أهل المشرق ميقاتهم (ذات عرق) بكسر
العين وسكون الراء وهى قرية على مرحلتين من مكة . وسميت بهذا
الاسم لأن بها جبلا يسمى عرقاً يشرف على واد يقال له وادى
العقيق ..

وأهل المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ميقاتهم
(ذو الحليفة) وهى موضع ماء لبنى جشم بينه وبين المدينة دون خمسة
أميال . وهى أبعد المواقيت من مكة لأن بينهما تسع مراحل أى سفر
تسعة أيام ..

وأهل اليمن والهند ميقاتهم (يَلَمَلَم) وهى جبل من جبال تهامة
على مرحلتين من مكة ..

وأهل نجد ميقاتهم (قرْن) بسكون الراء وفتح القاف وهو جبل
مشرف على عرفات على مرحلتين من مكة . ويقال له قرن المنازل :
فهذه المواقيت لأهل تلك الجهات المذكورة ولكل من مرَّ بها أو

حازاها وإن لم يكن من أهل جهتها : فمن مرَّ بميقات منها أو حازاه قاصداً
النُّسك وجب عليه الإحرام . ولا يجوز له أن يحازيه بدون إحرام . فإن
جأزه ولم يحرم وجب الرجوع إليه ليحرم منه إن كان الطريق مأموماً .
وكان الوقت متسعاً بحيث لا يفوته الحج لو رجع . فإن لم يرجع لزمه هدى
لأنه جاوز الميقات بدون إحرام سواء أمكنه الرجوع أو لم يمكن
لخوف الطريق أو ضيق الوقت إلا أنه في حالة إمكان الرجوع يَأْتُم
بتركه . ولا فرق في ذلك بين أن يكون أمامه مواقيت أخرى في
طريقه أولاً . وهذا لغير من كان ليس بمكة : أما من كان بها سواء
كان من أهلها أولاً فميقاته نفس مكة . ولا يطلب من غير المكي إذا
كان بها أن يخرج لميقاته ولو كان الوقت متسعاً : ومن كان مسكنه
بعد المواقيت وقبل مكة فإحرامه يكون من مسكنه لأنه ميقات له :
إلا أن المالكية قالوا من كان بمكة من غير أهلها وأراد الإحرام بالحج
صح إحرامه من مكة بلا إثم . ولكن يندب له أن يخرج لميقاته
ليحرم منه إن كان الوقت متسعاً وأمن على نفسه وماله لو خرج .
وإلا فلا يندب له الخروج . .

الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ

ماورد في صحيح مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما قال (وَقَتَّ
رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام

الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يالم ، قال فهنّ لهنّ
ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمره ، فمن كان
دونهن فمن أهله وكذا فكذاك حتى أهل مكة يهلون منها) فهذا
الحديث أصل في مواقيت الحج . .

مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ وَمَا يُبَاحُ لَهُ

يحرم عليه أشياء . منها عقد النكاح . ويقع باطلا عند الإمام
مالك . والشافعي . وأحمد . وأما أبو حنيفة فقال بجواز عقد النكاح .
لأن الإحرام لا يمنع صلاحية المرأة للعقد عليها . وإنما يمنع الجماع فهو
كالحيض والنفاس والظهار قبل تكفيره فإن كلا منها يمنع الجماع
فقط : ولا يمنع صحة العقد : ويحرم على المحرم أيضاً الجماع ودواعيه
كالقبلة والمباشرة : كما يحرم عليه الخروج عن طاعة الله تعالى بأى
فعل مُحَرَّم وإن كان ذلك مُحَرَّمًا في غير الحج إلا أنه يتأكد فيه .
ويحرم عليه أيضاً مخاصمته مع الرفقاء والخدم ونحوهم لقوله تعالى
(فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي
الْحَجِّ) سورة البقرة . ويحرم التعرض لصيد البر بالقتل أو الذبح أو
الإشارة إليه إن كان مرثياً أو الدلالة عليه إن كان غير مرثى أو نحو
ذلك كإفساد بيضه : وفي التعرض لصيد البر تفصيل في المذاهب

الشافعية والحنابلة : يقولون بجرمة التعرض للحيوان إن كان

وحشياً ما كولا فقط

الحنفية والمالكية : قالوا بحرمة التعرض لصيد البر الوحشى سواء كان مأكولاً أو غير مأكول وأما صيد البحر فهو حلال لقوله تعالى (أَحْلَلْنَا لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرَّمْنَا عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا) سورة المائدة والبرى هو ما يكون توالده وتناسله فى البر وإن كان يعيش فى الماء والبحرى بخلاف ذلك . ويحرم على المحرم أيضاً استعمال الطيب كالمسك فى ثوبه أو بدنه كما يحرم عليه قلم أظافره . وأما لبس الثوب المصبوغ الذى له رائحة طيبة المحرم ففيه تفصيل فى المذاهب

الحنفية : قالوا يحرم لبس الثوب المصبوغ بالعصفر (وهو زهر القرطم) والورس (بفتح الواو وسكون الراء) وهو نبت أحمر بالبن والزعفران ونحو ذلك من أنواع الطيب إلا إذا غسل بحيث لا تظهر له رائحة فيجوز لبسه حال الإحرام

المالكية : قالوا المصبوغ بما له رائحة يحرم على المحرم لبسه كالمصبوغ بالورس والزعفران . وأما المصبوغ بالعصفر ففيه تفصيل فإن كان صبغه قويا بأن صبغ مرة بعد أخرى حرم لبسه ما لم يغسل وإن كان صبغه ضعيفاً أو كان قوياً وغسل فلا يحرم لبسه . وإنما يكره لبسه لمن كان قدوة لغيره لئلا يكون وسيلة لأن يلبس العوام ما يحرم وهو المطيب

الشافعية : قالوا المصبوغ بما تقصد رائحته كالزعفران والورس لا يجوز لبسه إلا إذا زالت الرائحة منه بالمرّة . وأما المصبوغ بما يقصد دون الرائحة كالعصفر والحناء فلا يحرم لبسه

الحنابلة : قالوا يحرم لبس المصبوغ بالورس أو الزعفران . وأما المصبوغ بالعصفر فيباح لبسه سواء كان الصبغ قوياً أو ضعيفاً ويحرم على المحرم أيضاً إزالة شعر رأسه أو غيره سواء كان نابتاً في العين أو غيرها ويستثنى من ذلك ما إذا تأذى ببقائه فيجوز إزالته وفيه الفدية إلا في إزالة شعر العين إذا تأذى به فلا فدية عند الحنفية والشافعية والحنابلة وأما المالكية فقالوا إزالة الشعر مطلقاً حرام على المحرم سواء كان الشعر في العين أو في غيرها إلا لعذر يقتضي إزالته فلا يحرم حينئذ وفيها الفدية ولو كان الشعر في العين

ولا يحل للمحرم أيضاً كما لا يحل لغيره أن يتعرض لشجر الحرم بقطع أو قلع أو إنلاف ولا لغصن من أغصانه ولو كانت الأغصان واصله إلى الحل . أما إذا كان الشجر مغروساً في الحل فيباح التعرض له والانتفاع به إذا لم يكن مملوكاً للغير ولو وصلت أغصانه إلى داخل الحرم . ومثّل الشجر في ذلك حشيش الحرم (الإذخر) وهو نبت معروف طيب الرائحة وكذا (السنامكي) فإنه يباح التعرض لهما بالقطع وغيره وفي شجر الحرم وحشيشه تفصيل في المذاهب

الشافعية : قالوا يحرم التعرض لأشجار الحرم الرطبة وحشيشه الرطب بقطع أو قلع أو إتلاف ولو كان مملوكا للمتعرض . وأما الشوك فيباح قطعه . وإنما يحرم التعرض لشجر الحرم وحشيشه إذا لم يقصد إصلاحه كتنظيم الشجر لنموه . وأما إن قصد إصلاحه فيجوز . وأما الشجر اليابس فيجوز قطعه وقلعه كما يجوز قطع الحشيش اليابس وأما قلمه فيحرم مطلقاً إلا إذا فسد منبته فيجوز قلمه . ولا فرق في الشجر بين الذي نبت بنفسه (كالسنط) وما أنبته الناس (كالنخل) فيحرم التعرض له مطلقاً . أما الحشيش والحبوب ونحوها فإنما يحرم التعرض لها إذا نبتت بنفسها . فإذا زرعها الناس جاز لهم التعرض لها محرمين أو غير محرمين . ويستثنى من المنع أمور : منها أخذ سعف النخل . وورق الشجر بلا خبط يضر بالشجر . وإلا حرم . ومنها أخذ ثمر الشجر . وكذا عود السواك بشرط أن ينبت مثله في سنته : ومنها رعى الشجر بالبهائم : ومنها أخذ الحنظل والسنامكى لأجل التداوى بهما . .

المالكية : قالوا يحرم قطع ما شأنه أن ينبت بنفسه من الشجر والنبات . كالبقل البرى وشجر الطرفاء ولو زرع سواء كان أخضر أو يابس . ويستثنى من ذلك أشياء . منها (الأذخر) . للاحتياج إليه . (والسنامكى) للتداوى . (والعصا) . (والسواك) . وقطع الشجر

للبناء . والسكنى بموضعه أو لإصلاح البساتين . وقطع ورق الشجر بالمِجَنِّ (وهو عصاً معوجة يضعها على القضيب ويحركها فيقع الورق من غير خبط) وأما خبط العصا على الشجر ليقع ورقه فهو حرام . وأما الشجر أو النبات الذي شأنه أن يزرع . كالخس . والحِنطة . والبطيخ . والرمان . فيجوز قطعه من أرض الحرم ولو كان نابتاً بنفسه . .

الحنفية : قالوا النابت في أرض الحرم إما أن يكون جافاً أو منكسراً . وإما أن يكون غير ذلك . فالجاف والمنكسر لا يدخل في حكم شجر الحرم لأنه حطب . وأما حشيش الأذخر فهو مستثنى من شجر الحرم . وغير الجاف القابل للنمو إما أن يكون نابتاً بنفسه أولاً . فالنابت بنفسه إما أن يكون من جنس ما يُنبتُه الناس كالزعر أولاً كالشجرة المعروفة (بأم غيلان) فالذى يحرم قطعه من ذلك هو الذى ينبت بنفسه وليس من جنس ما ينبتُه الناس سواء كان مملوكاً أو غير مملوك إلا أنه إذا قطعه مالكة حرم عليه قطعه فقط ولا جزاء عليه وإذا قطعه غير مالكة فعليه الجزاء وعليه قيمته ويعفى عما يقطع من ذلك لضرورة كنصب الخيمة أو حفر السكاكوت أو وطء الدواب لأنه لا يمكن الاحتراز عنه . .

أما الذى ينبتُه الناس أو ينبت بنفسه وكان من جنس ما ينبتُه الناس . فإن كان مملوكاً للغير وقطعه فيلزمه دفع قيمته للمالكة . وإذا كان غير مملوك حل قطعه والانتفاع به . .

الحنا بلة : قالوا يحرم قلع شجر الحرم المكي وحشيشه إن كانا رطبين ولو كان فيهما مضرة كالشوك والسواك ونحوه والورق الرطب .. أما ما كان يابساً من الشجر والحشيش فلا بأس بقطعهما أو قلعهما لأنهما كاليت . وكذا لا بأس بقطع الأذخر . والسكأة والشمرة . وإن كان كل ذلك رطباً كما لا بأس بقطع أو قلع ما زرعه آدمي من شجر أو حشيش لأنه مملوك الأصل : ويباح رعى حشيش الحرم المذكور والانتفاع بما تساقط من ورق الشجر وما انفصل من الأرض أو انكسر من غير فعل آدمي بشرط أن لا ينفصل المنكسر عن أصله أما ما قطعه آدمي فلا يجوز أن ينتفع به هو أو غيره ..

ومما يحرم على الحرم الاختضاب بالحناء لأنه طيب . والمحرم ممنوع من التطيب سواء كان رجلاً أو امرأة وسواء كان الخضاب بهما في اليدين أو في الرأس أو غير ذلك من أجزاء البدن . وهذا الحكم عند الحنفية والمالكية وأما الشافعية ففصلوا . قالوا إذا اختضبت المرأة بالحناء حال الإحرام فإن كانت معتدة من وفاة حرم عليها ذلك . وإن كانت غير معتدة كره الاختضاب ما لم يكن نقشاً . فإن كان نقشاً حرم عليها : وأما الرجل فيجوز له الاختضاب بالحناء حال الإحرام في جميع أجزاء جسده ما عدا اليدين والرجلين فيحرم خضبهما لغير حاجة كما يحرم عليه تغطية رأسه بحناء ثخينة ..

وأما الحنابلة : فقالوا لا يحرم على المحرم ذكراً كان أو أنثى
الاختضاب بالحناء في أى جزء من البدن ما عدا رأس الرجل . .
ومما يحرم على المحرم أيضاً أن يأكل أو يشرب طيباً أو شيئاً
مخلوطاً بطيب سواء كان قليلاً أو كثيراً إلا إذا استهلك الطيب بحيث
لم يبق له طعم ولا رائحة فلو بقي له طعم أو رائحة حرم . .
وفسر المالكية استهلاك الطيب في الطعام بذهاب عينه بالطبخ .
ومتى كان كذلك لا يحرم ولو ظهر ريحه كالسك أو لونه كالزعفران .
أما ما اختلط بشيء من غير طبخ فيحرم تناوله على المحرم . وقال بعضهم
إن الطيب إذا طبخ في الطعام لا يحرم تناوله ولو بقيت عينه :
والحنفية قالوا إذا تغير الطيب بالطبخ فلا شيء على المحرم في
أكله سواء وجد رائحته أو لا . أما إن خلط بما يؤكل بلا طبخ .
فإن كان الطيب مغلوباً فلا شيء فيه إلا أنه يكره إن وجدت معه
رائحة الطيب . وإن كان غالباً ففيه الجزاء . وأما إن خلط بما يشرب
فإن كان غالباً ففيه دم . وإن كان مغلوباً ففيه صدقه إلا أن يشرب
مراراً ففيه دم . وأما أن أكل عين الطيب فإن كان كثيراً ففيه دم
والأفلا شيء فيه . .

ومما يحرم على المحرم أيضاً الاكتحال مطلقاً بما فيه طيب أو
غيره الا لضرورة فيجوز مطلقاً غير أنه إذا اكتحل بطيب لضرورة

فعلية الفدية . وان اكتحل بغير مطيب لضرورة فلا فدية عليه وهذا الحكم عند المالكية . وأما الأئمة الثلاثة فقالوا لا يجوز للمحرم أن يكتحل بما فيه طيب فإن فعل ففيه الجزاء . أما إن اكتحل بما ليس فيه طيب جاز له . .

ومما يحرم على المحرم أيضاً ادهان شعره أو بدنه وفيه تفصيل في المذاهب . .

المالكية : قالوا يحرم عليه دهن الشعر والجسد كله أو بعضه بأى دهن كان ولو كان خالياً من الطيب . فان فعل ذلك فعليه الفدية الا اذا ادهن بما لا طيب فيه لمرض فلا فدية عليه سواء كان المرض فى باطن يديه أو فى رجليه أو غيرهم . .

الشافعية : قالوا يحرم الأدهان بما له رائحة طيبة مطلقاً ، ويجوز الأدهان بغيره فى جميع البدن الا فى شعر الرأس والوجه فلا يجوز الا الحاجة . .

الحنابلة : قالوا ماله رائحة طيبة يحرم على المحرم الأدهان به فى سائر بدنه أو أى جزء منه . أما ما ليس كذلك كالزيت فلا يحرم الأدهان به ولو فى شعر الرأس والوجه :

الحنفية : قالوا الاشياء التى تستعمل فى البدن تنقسم الى ثلاثة انواع (الأول) طيب محضر اعد للتطيب به كالمسك والكافور والعنبر

ونحو ذلك. وهذا النوع لا يجوز للمحرم استعماله في الدهان او غيره بأى وجه كان . (الثانى) ما ليس طيباً بنفسه وليس فيه معنى الطيب ولا يصير طيباً بوجه كالشحم . وهذا النوع يجوز للمحرم استعماله في الادهان ونحوه ولا شىء فى استعماله (الثالث) ما ليس طيباً بنفسه ولكنه أصل للطيب . وهذا يستعمل تارة على وجه التطيب والادهان . وتارة على وجه التداوى كالزيت . فإن استعمل استعمال الطيب والادهان فهو فى حكم الطيب ولا يجوز للمحرم استعماله . أما إن استعمل للتداوى فإنه يجوز للمحرم استعماله كما يجوز له أكله . .

ما يَبَاحُ لِلْمُحْرِمِ

يباح للمحرم الفصد والحجامة من غير حلق الشعر إلا أن المالكية قالوا بكراهتهما لغير حاجة وبجوازها لحاجة وعليه الفدية إن وضع على موضعهما عصابة وإلا فلا . .

ويباح له أيضاً حك الجلد والشعر إذا لم يترتب على ذلك سقوط الشعر أو الهوام وإلا حرم . غير أن الشافعية قالوا يكره حك جلده وشعره ما لم يترتب عليه سقوط الشعر وإلا حرم . .

ويباح له أيضاً غسل رأسه وبدنه بالماء لإزالة الأوساخ عنه بشرط أن لا يغسل بما يسقط الهوام . فيجوز الاغتسال بالصابون والأشنان والسدر وهو ورق النبق . إلا أن المالكية قالوا لا يجوز

المحرم إزالة الوسخ بالغسل . ويستثنى من ذلك غسل اليدين فيجوز بما يزيل الوسخ كالصابون ونحوه مما ليس بطيب . أما الغسل بالطيب الذي تبقى رائحته في اليد فلا يجوز .

ويباح له أيضا الاستظلّال بالشجرة والخيمة والبيت والحمل والمظلة المعروفة (بالشمسية) بشرط أن لا يمس شيء من رأسه ووجهه فإن كشفهما واجب ، غير أن الشافعية قالوا يجوز الاستظلّال بكل ما ذكر ولو لاصق رأسه أو وجهه لكن لو وضع على رأسه ما يقصد به التستر عرفا كعباءة وقصد الاستتار به حرم عليه ذلك وإلا فلا . والحنبلة قالوا إذا استظل بما يلازمه غالبا كالحمل حرم عليه ذلك سواء كان راكبا أو ماشيا . وإن استظل بما لا يلازمه كشجرة أو خيمة جاز له ذلك .

مَا يُطْلَبُ مِنَ الْمُحْرِمِ لِدُخُولِ مَكَّةَ

من السنة أن يغتسل المحرم لدخول مكة وهذا الغسل للنظافة فيطلب من الحائض والنفساء . ويستحب له أن يدخلها نهارا وأن يكون دخوله من أعلاها ليسكون مستقبلا للبيت تعظيما له . وأن يكون الدخول من بابها المعروف (بباب المعلى) وإذا دخلها بدأ بالمسجد الحرام بعد أن يأمن على أمتعته . ويندب له أن يدخل المسجد من باب السلام نهارا ملبيا متواضعا خاشعا . وأن يرفع يديه عند رؤية البيت ويكبر ويهمل ويقول : « اللهم زد هذا البيت تعظيما وتشريفا

وتكريماً ومهابة وبرّاً . وزد من عظمتة وشرفه بمن حجه أو اعتمره
تعظيماً وتشريفاً وتكريماً ومهابة وبرّاً . اللهم أنت السلام ومنك
السلام فحينما ربنا بالسلام » ويدعو بعد ذلك بما شاء غير أن الحنفية
قالوا بكراهة رفع اليدين عند الدعاء . وبعد ذلك يطوف وهذا
الطواف يسن للمحرم إذا كان قادماً من خارج مكة . ولهذا يسمى
طواف القدوم . وإنما يطلب منه إذا اتسع الوقت له وللوقوف وإلا
ذهب للوقوف بعرفة وترك هذا الطواف : إلا أن المالكية قالوا
بندب الغسل لدخول مكة وهو للطواف بالبيت لا للنظافة فلا تفعله
الحائض ولا النفساء ولأنهما ممنوعتان من الطواف . لأن الطهارة
شرط فيه كما يأتي . ويندب أن يدخل مكة نهائراً في وقت الضحى .
فإن قدم ليلاً بات بمكان يعرف بذي طوى وآخر الدخول للغد إذا
ارتفع النهار . ولم ينصوا على طاب الدعاء عند رؤية البيت لادعاء
خاص ولا غيره

الى هنا انتهى الكلام على الركن الأول وهو الاحرام

الرُّكْنُ الثَّانِي

(ب) الطَّوَّاف : وأنواعه ثلاثة الأول (ركن) وهو طواف
الزيارة . ويسمى (طواف الافاضة) : والثاني (واجب) وهو طواف الوداع .
ويسمى (طواف الصدر) عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وأما الامام

مالك فقال إن طواف الوداع مندوب . والثالث (سنة) وهو (طواف
القدوم) أما الأول فله شروط وواجبات وسنن مفصلة في المذاهب :
شُرُوطُهُ :

الشَّافِعِيَّةُ : قالوا للطواف في ذاته ثمانية شروط (الأول) ستر
العورة الواجب سترها في الصلاة (الثاني) الطهارة من الحدث والخبث
كما في الصلاة أيضا (الثالث) بدؤه بالحجر الأسود محازيا له أو لجزئه
بجميع بدنه من جهة الشَّقِّ الأيسر بأن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء
من الحجر الأسود . فاذا بدأ بغيره لم يحسب ما طافه قبل وصوله إليه
فاذا انتهى إليه ابتداءً منه . ويشترط أن يحازيه على الوجه المذكور
عند الانتهاء أيضاً (الرابع) جعل البيت عن يساره وقت الطواف ماراً
تلقاء وجهه . ولا بد أن يكون الطائف خارجاً بكل بدنه عن جدار
البيت وشاذروانه وعند الحجر . فلو مشى على الشاذروان أو مس
الجدار في مروره أو دخل من إحدى فتحتي الحجر وخرج من الأخرى
لم يصح طوافه الذي حصل فيه كما لا يصح طواف من استقبل البيت
أو استدبره أو جعله عن يمينه أو عن يساره ورجع القهقرا (الخامس)
كونه سبعة أشواط يقينا . فلو ترك شيئا منها لم يجزئه (السادس) كونه
في المسجد وإن اتسع . فيصح الطواف مادام في المسجد ولو في هوائه
أو على سطحه ولو مرتفعاً عن البيت ولو حال حائل بين الطائف
والبيت (السابع) عدم صرفه لأمر آخر غير الطواف فإن صرفه انقطع

(الثامن) نية الطواف ولا بد أن تكون نيته عند محازاة الحجر . فلو نوى بعدها لم يحسب ما طافه حتى ينتهي اليه الا اذا عاد الى محازاته بعد النية . وهذه النية خاصة بطواف الركن . وأما طواف الوداع وطواف القدوم فلا يحتاجان الى نية لشمول نية النسك لهما . ويزيد طواف القدوم على هذه الشروط الثمانية شرطا . وهو أن يكون قبل الوقوف بعرفة فلا يطلب ممن دخل مكة بعد الوقوف بعرفة وبعد منتصف الليل

المالكية : قالوا يشترط لصحة الطواف شروط سبعة (الأول) أن يكون سبعة أشواط فإن نقص عنها لم يجزئه ولا يكفي عنه الدم إن كان ركنا . وإن شك في النقص بنى على اليقين وتم الأشواط السبعة . أما إذا زاد عليها فلا يضر لأن الزائد لغو لا اعتداد به (الثاني) الطهارة من الخبث والحدث الأصغر والأكبر فإذا أحدث في أثناءه أو علم فيه بنجاسة في بدنه أو ثوبه بطل . فإن أحدث بعده وقبل صلاة ركعتيه أعاده لأن الركعتين كالجزء منه إلا إذا خرج من مكة وشق عليه الرجوع له فيكفيه الطواف ويعيد الركعتين فقط وعليه أن يبعث بهدى : وحكم صلاة هاتين الركعتين الوجوب بعد طواف الأفاضة والقدوم : أما في طواف الوداع فقليل بوجوب الركعتين وقيل بسنئتهما . والقولان صحيحان في المذهب . ويندب أن يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب وسورة الكافرون في الركعة الأولى . وسورة الاخلاص

فى الثانية كما یندب صلاتهما خلف مقام سیدنا إبراهیم علیه السلام ویندب الدعاء بعدهما بالملتزم (وهو بین الحجر الأسود والباب) ویندب فعلهما أيضاً بعد صلاة المغرب وقبل نافلتهم لمن طاف بعد العصر (الثالث) ستر العورة كما فى الصلاة (الرابع) أن یجعل البیت وهو الكعبة عن یساره (الخامس) أن یكون جمیع بدنه خارجاً عن الحجر بتمامه وعن الشاذروان (وهو بناء محدودب لاصق بالكعبة) (السادس) الموااة فلو فرق بین أشواطه كثيراً بطل الطواف . ویغتفر التفريق الیسیر (السابع) أن یكون داخل المسجد . فلا یصح على سطحه ولا خارجه ویلزم ابتداء الطواف من الحجر الأسود . فلو ابتدأه قبله وجب إتمام الشوط الأخير إلیه فإن لم یتمه وطال الفصل أو انتقض وضوءه فعليه إعادته الا اذا رجع لبلده فیکفیه هذا الطواف ویبعث هدیاً .

الحنابلة : قالوا یشرط لعدة الطواف شروط عشرة (الأول)

النية (الثانى) دخول الوقت فى طواف الزيارة وهو نصف لیلة عید النحر بالنسبة لمن وقف بعرفة . ولا یصح قبل الوقوف . ولا حدّ . لآخر وقته (الثالث) ستر العورة كما فى الصلاة (الرابع) الطهارة من الخبث كما فى الصلاة (الخامس) الطهارة من الحدث الأصغر والأکبر الا اذا كان الحاج طفلاً ولم ییمز فیصح الطواف ولو كان محدثاً متلبساً بنجاسة (السادس) یشرط أن تكون الأشواط سبعة یتتدئها من

الحَجَرِ الْأَسْوَدِ . فإذا ابتدأ من غيره لا يحسب هذا الشوط (السابع)
المشي إذا كان قادراً عليه (الثامن) الموالاة بين الأشواط . فلو أحدث
في أثناءه بطل وعليه استئنافه لكن إذا أقيمت الصلاة للراتب فله أن
يصلى معه ويبنى على ما تقدم من الأشواط مبتدئاً من الحَجَرِ الْأَسْوَدِ
وكذلك إذا حضرت جنازة للصلاة عليها (التاسع) أن يكون بالمسجد
فلا يصح خارجه ويصح على سطحه (العاشر) جعل البيت عن يساره
ولا بد أن يكون خارجاً عن جميع الحَجَرِ والشاذروان

الحنفية : قالوا ليس للطواف شروط بل له زمان ومكان .
فزمانه إن كان طواف زيارة يبتدىء من طلوع فجر يوم النحر ولا
حد لنهايته . وإن كان طواف قدوم فيبتدىء من حين دخول مكة
وينتهي إلى الوقوف بعرفة . فمتى وقف بعرفة فانه طواف القدوم .
أما إذا لم يقف فينتهى بطلوع فجر يوم النحر . ومكانه أن يكون
داخل المسجد الحرام . حتى لو طاف بالكعبة من وراء زمزم أو من
وراء العُمد جاز . أما إذا طاف خارج المسجد فلا يصح طوافه .

واجباته

الشافعية : قالوا واجبات الطواف أربعة (الأول) أن يصون
نفسه عن كل مخالفة في وقت الطواف (الثاني) أن يصون قلبه عن

احتقار كل من يراه (الثالث) أن يلتزم الأدب (الرابع) أن يحفظ يده
وبصره عن كل معصية .

المالكية : قالوا واجبت الطواف اثنان (الأول) صلاة
ركعتين بعده (الثاني) المشى فيه للقادر عليه .

الحنفية : قالوا واجبات الطواف سبعة (الأول) أن يبدأ
طوافه من الحجر الأسود فإن لم يفعل ذلك وجب عليه إعادة الطواف
مادام بمكة فإن لم يعده ورجع وجب عليه دم . والأفضل أن
لا يترك شيئاً من الحجر الأسود بل يقابله بجميع بدنه بأن يجعله عن
يمينه ويجعل منكبه الأيمن عنده (الثاني) التيامن بأن يطوف عن
يمينه ممائلي الباب ويجعل الكعبة عن يساره لأنها بمنزلة الامام له
والمنفرد يقف على يمين إمامه فلو نكس الطواف بأن طاف عن يساره
وجعل الكعبة عن يمينه وجبت عليه الاعادة أو الدم (الثالث) ستر
العورة الواجب سترها في الصلاة فلو انكشف ربع العضو الواجب
ستره في الصلاة فقد ترك الواجب ووجب عليه الاعادة أو الدم .
أما إذا انكشف أقل من ربع العضو فلا يضر كما في الصلاة (الرابع)
المشى فيه للقادر عليه فلو طاف راكباً أو محمولا أو زاحفاً بلا عذر فعليه
الاعادة أو الدم . أما إن كان لعذر فلا شيء عليه (الخامس) أن
يطوف وراء الحطيم (الحجر) لأن بعضه من البيت (السادس) أن

يكون الطواف سبعة أشواط والشوط يبدأ من الحجر الأسود الى الحجر الأسود . والأشواط السبعة واجبة كلها في طوافي القدوم والوداع الا أنه لو ترك أكثر أشواط الوداع وهي أربعة لزمه دم . ولو ترك أقل من ذلك لزمه لكل شوط صدقة . بخلاف طواف القدوم فإنه لا يلزمه شيء بترك أكثرها أو أقلها سوى التوبة لأنه سنة في ذاته . أما طواف الزيارة المفروض فأكثر أشواطه ركن بحيث لو ترك الأكثر بطل . وباقي الأشواط واجب . ولا يتحقق ترك الواجب إلا بالخروج من مكة . أما مادام فيها فهو مطالب به ولا تجزىء الا نابة في الطواف بدون عذر (السابع) أن يصل ركعتين عقب كل سبعة أشواط من طوافه سواء كان طوافه فرضاً أو سنة أو نفلاً . والأفضل أن يوالى بينهما وبين الطواف الا اذا طاف في وقت الكراهة ولا يفوت بتركها بل يصليهما في أى وقت شاء ولو بعد الرجوع الى وطنه الا أنه يكره له ذلك . ويستحب أدائها خلف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميزاب . ثم في كل ما قرب من الحجر الى البيت ثم في المسجد ثم في الحرم . فإن صلاهما خارج الحرم أساء . ويقرأ في الركعة الأولى سورة الكافرون وفي الثانية الاخلاص كما تقدم .

الحنابلة : قالوا ليس للطواف واجبات تخصه

سننه

الشافعية : قالوا للطواف ثمان سنن (الأولى) أن يستقبل

البيت أول طوافه ويقف بجانب الحجر إلى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه الأيمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمشى مستقبلاً الحجر ماراً إلى جهة الباب فإذا جاوزه انتقل وجعل يساره إلى البيت وهذا خاص بالمرة الأولى (الثانية) أن يمشى القادر ولو امرأة والركوب في الطواف خلاف الأولى إن كان بلا عذر وإلا فلا بأس به إذا كان الحمل على غير دابة صيانة للمسجد عن الدابة . والأفضل أن يكون حافياً مالم يتأذ بذلك . ويندب أن يضيق الخطوات ليكسب الثواب . وأن يلمس الحجر الأسود بيده أول طوافه ويقبله تقبيلاً خفيفاً . ولا يسن للمرأة ذلك إلا عند خلو المطاف ليلاً أو نهاراً . ويستحب للرجل أن يضع جبهته على الحجر كما فعل صلى الله عليه وسلم . وأن يسكون الاستلام والتقبيل ثلاثاً . فإن عجز عن الاستلام بيده . استلمه بنحو عصا ويقبل ما أصابه به . فإن عجز عن ذلك أيضاً أشار إليه بيده أو بما فيها . واليمن أفضل . ويفعل ذلك في كل طوفة (الثالثة) الدعاء المأثور فيقول عند استلام الحجر الأسود عند ابتداء كل طوفة (بسم الله والله أكبر - مع رفع يديه كرفع الصلاة - اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) وهذا القول أكد في الطوفة الأولى من غيرها (الرابعة) أن يمشى الذكر مسرعاً من غير عدو ولا وثب في الطوافات الثلاثة الأولى ويمشى على هيئة بخلاف المرأة فإنها تمشى كماداتها (الخامسة) الاضطباع للذكر ولو صبياً وهو

أن يجعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن وطرفيه على منكبه الأيسر
(السادسة) أن يكون الرجل والصبي قريباً من البيت عند عدم
الزحام وعدم التأذى بخلاف المرأة فيسن لها عدم القرب صيانة لها
(السابعة) للمواالة في الطواف . فلو أحدث في الطواف ولو عمداً تطهر
و بنى لكن الاستئناف أفضل . وكذا لو أقيمت الصلاة وهو في
الطواف فانه يصلى ويتم الطواف بعدها . والاستئناف أفضل (الثامنة)
أن يصلى بعده ركعتين ويكفي فرض أو نفل آخر عنهما . ويندب
أن تكونا عقب الطواف مباشرة كما يندب استلام الحجر عقبهما .
وأن يسعى عقب الاستلام إن كان السعى مطلوباً منه . والأفضل
صلتهما خلف المقام ثم بالحجر ثم ما قرب من البيت وهما سنة مطلوبة
ولو طال تأخرهما عن الطواف . ويكره قطع الطواف من غير سبب .
ويكره البصق ولو في نحو ثوب بلا عذر . ويكره جعل يديه خلف
ظهره أو على فمه في غير حال التشاؤب . ويكره فرقة الأصابع .
ويكره الطواف حال مدافعة الأخبثين .

المالكية : قالوا سنن الطواف أربعة (الأولى) تقبيل الحجر

الاسود في الشوط الاول ويكبر عند ذلك فان لم يتمكن من تقبيله
لمسه بيده . فان لم يستطع لمسه بعود مثلاً ثم يضع يده أو العود بعد
اللمس بأحدهما على فيه ويكبر حينئذ . فان لم يستطع شيئاً من ذلك
كبر عند محازاته (الثانية) استلام الركن اليماني بيده في الشوط

الاول ثم يضعها على فيه (الثالثة) الدعاء في الطواف ولا يحد بحد مخصوص بل يدعو بما شاء (الرابعة) الرَّمْل . وهو الاسراع فوق المشى المعتاد في الاشواط الثلاثة الأولى . وإنما يسن الرَّمْل للرجل لا للمرأة وفي غير طواف الافاضة . أما الرَّمْل في طواف الافاضة فهو مندوب . ويندب تقبيل الحجر الأسود في الشوط الاول . ويندب استلام الركن اليماني في غير الشوط الاول . ويندب القرب من الكعبة بالنسبة للرجال أما النساء فالسنة أن يطفن خلف الرجال . ويندب الرَّمْل في الأشواط الثلاثة الأولى من طواف الافاضة لمن لم يطف طواف القدوم .

الحنبالة : قالوا سنن الطواف ثمانى (الأولى) استلام الركن اليماني بيده اليمنى في كل شوط (الثانية) استلام الحجر الأسود وتقبيله في كل شوط أيضا إن تيسر والاشارة اليه بيده عند محازاته إن تعسر (الثالثة) الاضطباع في طواف القدوم وهو أن يجعل وسط ردائه تحت إبطه الأيمن وطرفيه على عاتقه الأيسر (الرابعة) الرَّمْل وهو الاسراع في المشى مع تقارب الخطا . وإنما يسن في الأشواط الثلاثة الأولى من طواف القدوم لغير الركب والمعدور ولغير المحرم من مكة أو من مكان قريب منها ولغير المرأة أيضا . أما هؤلاء فلا يسن لهم الرمل كما لا يسن في طواف الزيارة ولا غيره ممساعدا طواف القدوم (الخامسة)

الدعاء (السادسة) الذكر (السابعة) القرب من الكعبة (الثامنة) صلاة ركعتين بعد الطواف

الحنفية . قالوا سنن الطواف ثلاث (الأولى) أن يجعل قبل شُروعه في الطواف طرف رداءه تحت إبطه اليمنى ويبقى طرفه الآخر على كتفه الأيسر ويسمى هذا الفعل اضطباعا يفعل ذلك في كل طواف بعد سعي كطواف القدوم (الثانية) المشى بسرعة مع تقارب الخطأ وهز الكتفين ويسمى هذا الفعل رَمَلًا يأتي به في الأشواط الثلاثة الأولى فقط . فان رأى ما يعوقه وقف حتى يتمكن من إعادة الرَّمَلِ (الثالثة) استلام الحجر الأسود وتقبيله عند نهاية كل شوط وتثأ كد النية في الشوط الأول والأخير . فان لم يستطع استلامه بيده استلمه بنحو عصا إن أمكن ويقبل ما مس به . فان لم يستطع ذلك أيضاً استقبل الحجر ورفع يديه مستقبلاً بما ظنهما إياه ويكبر ويهمل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الاستقبال مستحب . ويستحب استلام الركن اليماني . ويستحب أن يدعو عقب صلاة ركعتي الطواف خلف المقام بما يحتاج إليه من أمور الدنيا والآخرة . ويستحب أن يأتي زمزم بعد أن يصلي ركعتين قبل الخروج الى الصفا فيشرب منها ويتضلع ويفرغ الباقي في البئر . ويقول : اللهم انى أسألك رزقا واسعاً وعلماً نافعاً وشفاء من كل داء لقوله صلى الله عليه وسلم (ماء زمزم لما شرب له) ثم يأتي الملتزم قبل الخروج الى الصفا .

الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ

على الطواف بالبيت واستلام الركن

ما رواه الامام أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضى الله عنهما قال : (طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبالصفاء والمروة في حجة الوداع على راحلته يستلم الحجر بحجته ليراه الناس وليشرف ويستأوه فان الناس غشوه)

وورد عن عائشة رضى الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة أن تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ) ومن المعلوم أن أفعاله عليه الصلاة والسلام واجبة لقوله صلى الله عليه وسلم : (خذوا عني مناسككم) وهذا ما لم يصرف صارف للدليل من الوجوب الى غيره فيُعْمَلُ به .

وروى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن أبا بكر الصديق في الحجة التي أمره عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع يوم النحر في رهط يؤذن في الناس (ألا لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان)

وروى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انتهى الى مقام إبراهيم قرأ قوله تعالى (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) فصلى ركعتين وقرأ فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ؛ ثم عاد الى الركن فاستلمه ؛ ثم خرج الى الصفاء) رواه أحمد ومسلم والنسائي .
الى هنا انتهى الكلام على الركن الثانى

الركن الثالث

(ج) السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ : وله شروط .

وواجبات . وسنن . ومندوبات . ومكروهات مفصلة في المناهب الأربعة واليك بيانها .

شروطه :

المالكية : قالوا للسعي أربعة شروط لصحته (الأول) كونه سبعة أشواط . فان سعى أقل منها فلا يجزئه وعليه أن يكمله إلا اذا طال الفصل عرفا . والا ابتدأه من أوله (الثاني) أن يبدأ بالصفاء فلو بدأ بالمروة فلا يحسب ذلك الشوط . ويعد الذهاب من الصفا الى المروة شوطا والرجوع منها الى الصفا شوطا آخر (الثالث) الموالاة بين أشواطه فلو فرق بينهما تفريقا كثيراً استأنفه . ويغتفر الفصل اليسير . كأن يصلي أثناءه على جنازة أو يحصل منه بيع أو شراء لكن لا بطول عرفا (الرابع) أن يكون بعد طواف سواء كان الطواف ركنا أو غيره . فان لم يفعله بعد طواف فلا يصح . ولا يطالب باعادته إن كان الطواف السابق عليه ركنا وهو طواف الأفاضة . أو واجبا وهو طواف القدوم . أما اذا أوقعه بعد الطواف المندوب كطواف تحية المسجد فانه يطالب باعادته عقب طواف القدوم . إن لم يكن وقف بعرفه والا أعاده عقب طواف الأفاضة . لأن طواف القدوم يفوت بالوقوف بعرفة . وانما يعيده على هذا التفصيل المتقدم بشرط

أن يكون بمكة أو قريبا منها فيرجع لأعادته ويعيد طواف الافاضة لأجله فان تباعد عن مكة أرسل هديا ولا يرجع لأعادته . وكذا يعيده على هذا التفصيل أيضا اذا أوقعه عقب الطواف الركن وهو لا يعتقد أنه ركن ولم ينو ذلك . أو بعد الطواف الواجب وهو لا يعتقد وجوبه ولم ينوه .

الشافعية : قالوا للسعي شروط ثلاثة (الأول) البدء بالصفاء

والختم بالمروة : ويحتسب الذهاب من الصفا الى المروة شوطا . ومن المروة الى الصفا شوطا آخر . (الثاني) كونه سبعة أشواط يقينا . فلو شك في العدد بنى على الأقل . لأنه هو المتيقن . ويلزم استيعاب المسافة في كل شوط وألا يصرف سعيه الى غير النسك . فلو قصد به المسابقة فقط فلا يصح سعيه (الثالث) أن يقع بعد طواف الافاضة أو القدوم بشرط ألا يتخلل بينهما وقوف بعرفة . فلو طاف للقدوم ثم وقف بعرفة فلا يسعي حينئذ بل يؤخره حتى يفعله بعد طواف الافاضة . .

الحنفية : قالوا إن السعي بين الصفا والمروة واجب لاركن .

وإنما ذكر هنا في باب الأركان لما له عندهم من الشروط والواجبات والسنن والمندوبات والمكروهات . وله شرط واحد . وهو أن يكون بعد الطواف . فلو سعى أولا ثم طاف لا يعتد بسعيه . ويجب عليه الاعادة مادام يمكنه . .

الْحَنَّا بِلَهَ : قالوا للسعي شروط سبعة (الأول) النية (الثاني)

الفصل (الثالث) الموالاة بين مرات السعي (الرابع) المشي للقادر عليه
(الخامس) أن يكون السعي بعد طواف ولو كانت الطواف مندوبا
(السادس) أن يكون سبع مرات كاملة وتعتبر المرة من الصفا إلى
المروة . ومن المروة الى الصفا مرة أخرى وهكذا إلى تمام السبعة
(السابع) أن يقطع المسافة التي بين الصفا والمروة كلها بأن يلصق عقب
رجله بأسفل الصفا ثم يمشي إلى المروة إلى أن يلصق أصابع رجله بها
ثم يلصق عقب رجله بأسفل المروة عند رجوعه الى الصفا إلى أن يلصق
أصابع رجله بأسفل الصفا وهكذا حتى ينتهي من السعي . ويفتتح
بالصفا ويختم بالمروة . فإن بدأ بالمروة لم تحسب له تلك المرة .
واجباته ..

الْحَنْفِيَّةُ : قالوا للسعي واجبات أربعة (الأول) أن يؤخره عن

الطواف (الثاني) أن يسعي سبعة أشواط . وكل واحد منها واجب
(الثالث) أن يمشي فيه حتى لو سعى راكبا لغير عذر لزمه إعادته أو
إراقة دم (الرابع) أن يبدأ سعيه من الصفا ثم ينتهي الى المروة ويعد
هذا شوطا على الصحيح . فإن بدأ بالمروة لا يحسب هذا الشوط .

الْمَالِكِيَّةُ : قالوا للسعي واجب واحد وهو المشي للقادر عليه .

الشَّافِعِيَّةُ : وَالْحَنَّا بِلَهَ : قالوا ليس للسعي واجبات ..

سُنَّه .

الْمَالِكِيَّةُ : قالوا للسعي سنن خمسة (الأولى) تقبيل الحجر الأسود قبل أن يخرج للسعي و بعد الطواف وصلاة ركعتين (الثانية) اتصاله بالطواف بأن يفعله عقب الفراغ من الطواف وركعتيه (الثالثة) الصعود على كل من الصفا والمروة عند الوصول اليه في كل شوط . و ينبغي ألا يُفْرِطَ في إطالة الوقوف عليهما كما يفعل العوام . وإنما يسر الصعود عليهما للرجال والنساء إن لم يكن هناك زحمة رجال . وإلا فلا يَصْعَدَنَّ (الرابعة) الدعاء على الصفا والمروة بلا حد (الخامسة) إسراع الرجال بين الميلىن الأخضرين فوق الرَّمْل المتقدم في الطواف حال الذهاب إلى المروة ولا إسراع في الرجوع .

الْحَنَفِيَّةُ : قالوا للسعي سنن ستة (الأولى) أن يوالى بين الطواف والسعي . فلو فصل بينهما بوقت ولو طويلا فقد ترك السنة وليس عليه جزاء (الثانية) الطهارة من الحدثين فيصح سعي الحائض والنفساء بلا كراهة للمعذر (الثالثة) أن يصعد على الصفا والمروة في سعيه وأن يسعى بين الميلىن الأخضرين (وهما عمودان أحدهما تحت منارة باب عِلِّيٍّ والآخر قبالة رباط العباس) (الرابعة) أن يهرول بين الميلىن الأخضرين (والهرولة دون الجرى وفوق المشى المعتاد) (الخامسة) أن يكبر ويهلل ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بما شاء

الرسالة م — ٥

و يستقبل البيت الحرام على الصفا والمروة (السادسة) أن يستلم الحجر الأسود قبل الذهاب إلى السعى بيده . فإن لم يستطع فعل ما تقدم بيانه في سنن الطواف . والأفضل أن يخرج من باب الصفا وهو باب بنى مخزوم ويقدم رجله اليسرى في الخروج . ويندب أن يرفع يديه نحو السماء عند الدعاء على الصفاء والمروة . وإذا أقيمت الصلاة وهو في سعيه صلى و بنى بعد صلاته على ما فعله قبلها .

الحَنَا بَلَّة : قالوا للسعى سنن ثلاثة (الأولى) أن يكون متطهرا من الحدث والخبث (الثانية) أن يكون مستور العورة (الثالثة) أن يوالى بين السعى والطواف .

الشَّافِعِيَّة : قالوا ليس للسعى سنن خاصة به .
مَنْدُوبَاتُهُ .

الشَّافِعِيَّة : قالوا للسعى مندوبات : منها الخروج اليه من باب الصفا وهو أحد أبواب المسجد الحرام : ومنها أن يصعد الرجل على الصفا حتى يرى الكعبة أما النساء فلا يندب لهن ذلك إلا إذا خلا المحل عن الرجال الأجانب : ومنها الذكر الوارد وهو أن يقول بعد أن يستقبل الكعبة سواء رقى الصفا أولاً (الله أكبر : ثلاثا : ثم يقول : لله الحمد : الله أكبر على ما هدانا : والحمد لله على ما أولانا .

لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير : لا إله إلا الله وحده لا شريك له أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده : لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون : ثم يدعو بمأشاء ويكرر الذكر والدعاء ثلاث مرات) : ومنها أن يكون متطهرا من الحدث والخبث مستورا العورة : ومنها أن لا يركب إلا لعذر : ومنها أن يهرول الرجل في وسط المسافة ذهابا وإيابا . وأما في أول المسافة وآخرها فيمشي حسب عادته . وأما المرأة فلا تهرول مطلقا : ومنها أن يقول في حال سعيه (رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم) : ومنها أن يكون السعي متصلا بالطواف من غير تفريق .

المالكية : قالوا للسعي مندوبات : منها الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر ومن الخبث وباقي شروط الصلاة الممكنة . أما غير الممكنة فلا تندب كاستقبال القبلة لعدم تيسره .

الحنفية : قالوا للسعي مندوبات منها رفع اليدين نحو السماء عند الدعاء على الصفا والمروة كما تقدم في السنن .

الحنابلة : قالوا ليس للسعي مندوبات خاصة به .

مَكْرُوهَاتُهُ .

الحنفية : قالوا يكره الحديث في البيع والشراء ونحوه في أثناء

السعي بين الصفا والمروة .

الشافعية : قالوا يكره الوقوف أثناء السعى لغير عذر: وتكراره :

وصلاة ركعتين بعده بقصد أنهما سنة للسعى .

المالكية : والحنابلة : قالوا ليس للسعى مكروهات خاصة به

الدليل من السنة على السعى بين الصفا والمروة

ما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته ما لم يطف بين الصفا والمروة)

وورد عنها أيضاً أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إنما جعل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ورمى الجمار لإقامة ذكر الله) رواه أبو داود والترمذى وقال حسن صحيح .

وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال (رَمَلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً)

وروى في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة لعمره القضاء قال المشركون إن محمداً وأصحابه لا يستطيعون أن يطوفوا بالبيت من الهزال لذلك أمر صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يرملوا في ثلاثة أشواط ويمشوا في أربعة من الأشواط السبعة .

إلى هنا انتهى الكلام على الركن الثالث .

الرُّكْنُ الرَّابِعُ

(د) الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ : ومعناه الحضور بأرض عرفة على أى حال من الأحوال سواء كان يقظانا أو نائما . وسواء كان قاعداً أو قائماً . وسواء كان واقفاً أو ماشياً :

وله شروط وواجبات وسنن مفصلة فى المذاهب وإليك بيانها

شُرُوطُهُ : الْمَالِكِيَّةُ : قالوا للوقوف بعرفة نوعان (الأول) المسكت بها ولا يشترط فيه شىء . فيكفى مكثه بها ولو كان نائماً أو مغمى عليه (الثانى) المرور بها ويشترط فيه شرطان (الأول) أن يكون عالماً بأنها عرفة فلو مر بها جاهلاً أنها عرفة فلا يكفيه ذلك (الثانى) أن ينوى بمروره الحضور فلو مر ولم ينو ذلك فلا يكفيه . والركن عندهم هو حضور لحظة من الليل من غروب شمس اليوم التاسع من ذى الحجة إلى طلوع الفجر .

الشَّافِعِيَّةُ : قالوا للوقوف بعرفة شرطان (الأول) أن يكون الحضور فى وقته وهو من زوال شمس اليوم التاسع من ذى الحجة إلى فجر يوم النحر . ويكفى الحضور من ذلك الوقت ولو لحظة (الثانى) أن يكون الحاج أهلاً للعبادة بأن لم يكن مجنوناً ولا سكران زائل العقل . فإن كان مجنوناً أو سكران زائل العقل لم يجزئه ذلك

الحضور عن الشرط . وأما المغمى عليه فهو كالمجنون إن لم تُرَجَ افاقته . وإلا ظل محرماً إلى أن يفيق من الانغماء .

الْحَنْفِيَّةُ : قالوا للوقوف بعرفة شرط واحد ، وهو أن يكون في وقته الشرعى وتقدم بيانه عند الشافعية والمالكية . ولا يشترط النية ولا العلم ولا العقل . فمن حضر بأرض عرفة في هذا الوقت صح حججه سواء كان نائماً أم لا . عالماً بأنه في عرفة أو جاهلاً . عاقلاً أو مجنوناً أو مغمى عليه أو نائماً أو يقظاناً .

الْحَنَابِلَةُ : قالوا للوقوف بعرفة شروط ثلاثة (الأول) أن يكون الحضور بأرض عرفة باختياره فلا يصح حضور من أكره على الوقوف (الثانى) أن يكون أهلاً للعبادة فلا يصح الحضور من مجنون ولا سكران ولا مغمى عليه (الثالث) أن يكون في الوقت المعتبر له شرعاً كما تقدم عند الشافعية والمالكية . ويجزئه الوقوف ولو لم يعلم بأن المكان الذى وقف فيه من عرفة . أو أن هذا الزمن هو زمن الوقوف فحتى صادف المكان والزمن صح وقوفه ولو لم يعلم بهما .

وَأَجَبَاتُهُ : الْمَالِكِيَّةُ : قالوا للوقوف بعرفة واجب واحد . وهو الوقوف لحظة من زوال شمس يوم عرفة إلى غروب شمس ذلك اليوم . ويجزئ الوقوف بأى جزء من أرض عرفة كان ولكن

الأفضل الوقوف بمحل وقوفه عليه الصلاة والسلام . وذلك عند الصخرات العظام المنبسطة في أسفل جبل الرحمة .

الْحَنَفِيَّةُ : قالوا للوقوف بعرفة واجب واحد . وهو أن يمتد إلى غروب الشمس إن وقف نهارا . أما إن وقف ليلا فلا واجب عليه . فإذا وقف بالنهار ونزل من عرفة قبل غروب الشمس فعليه دم الْحَنَابِلَةُ : قالوا للوقوف بعرفة واجب واحد . وهو حضوره بعرفة جزءا من الليل إذا كان قد وقف بها نهاراً وأما من جاء ليلا فإنه يجزئه الحضور في وقته المذكور ولا شيء عليه .

الشَّافِعِيَّةُ : قالوا ليس للوقوف بعرفة واجب خاص به .

سُنَنُهُ : الشَّافِعِيَّةُ : قالوا يسن لمن وقف بعرفة أن يقف في موقف النبي صلى الله عليه وسلم عند الصخرات الكبار التي في أسفل جبل الرحمة إن سهل عليه ذلك . وإلا اكتفى بالقرب منها بحسب الامكان وهذا خاص بالرجال فقط . وأما النساء فيندب لهن الجلوس في حاشية الموقف إلا أن يكون لهن هودج ونحوه فإن الأولى لهن حينئذ الركوب فيه . ويسن الاكثار من الدعاء والذكر والتهليل . فيقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . اللهم اجعل في قلبي نوراً . وفي بصري نوراً . اللهم اشرح

لى صدرى ويسر لى أمرى . اللهم لك الحمد كالذى تقول وخيراً مما
تقول وغير ذلك من الأدعية الواردة . ويكرر كل دعاء ثلاثاً . ويفتتح
بالتحميد والتمجيد والتسبيح والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم .
ويختتم بمثل ذلك مع التأمين . ويكثر من البكاء ومن قراءة سورة الحشر
إن كان يحفظها وأن يحرس على أكل الحلال ما أمكن . وأن
يخلص النية . وأن يكون خاضعاً منكسراً . وأن يرفع يديه ولا يجاوز
بهما رأسه . وأن يبرز للشمس إلا لعذر . وأن يفرغ قلبه من الشواغل
قبل دخول وقت الوقوف بعرفة . وأن يتجنب الوقوف فى الطريق .
وأن يكون متطهراً من الحدث والخبث مستور العورة مستقبل القبلة
وأن يكون راكباً إن أمكن . وأن لا ينهر السائل أو يحتقر أحداً من
خلق الله تعالى . وأن يترك الخصامة والمشائمة وأن يقف بعرفة إلى
الغروب ليحصل الجمع بين الليل والنهار .

الحنفية : قالوا يسن لمن أراد الوقوف بعرفة أن يغتسل . ومن
السنة أن يخطب الامام خطبتين . وأن يجمع الحاج بين صلاتى الظهر
والعصر بالشروط المطلوبة فى الجمع . وأن يكون الوقوف عقبهما . وأن
يكون مفطراً وأن يكون متوضئاً . وأن يقف على راحلته . وأن يكون
وراء الامام قريباً منه بقدر إمكانه . وأن يكون حاضر القلب فارغاً من
الأمور الشاغلة عن الدعاء . وأن يقف عند الصخرات السود وهى موقف

النبي صلى الله عليه وسلم فإن تعذر الوقوف عندهما اجتهد أن يكون قريباً منها بقدر الامكان . وأن يرفع يديه مبسوطتين ويدعو بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويلجئ في موقفه ويكثر الاستغفار لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات . وأن يستمر في التلبية والتهليل والتسبيح والثناء على الله بالخشوع والتذلل والاخلاص . وأن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كثيراً . وأن يدعو بقضاء الحوائج لغروب الشمس ولا يتقيد بصيغة خاصة في دعائه بل يدعو بما شاء . والأفضل أن يكون أكثر دعائه (لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير . لا نعبد إلا إياه ولا نعرف ربا سواه . اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا . اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري . اللهم هذا مقام المستجير العائد من النار أجزني من النار بعفوك وأدخلني الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين . اللهم إلهديني للإسلام فلا تنزعني عنه ولا تنزعني عنه حتى تقبضني وأنا عليه) . آمين . والسنة أن يخفض صوته بالدعاء .

المالِكِيَّة : قالوا يسن الجمع بين صلاتي الظهر والعصر بعرفة

تقديماً . وأن يخطب الامام خطبتين يعلم الناس فيهما ما يفعل بعرفة إلى آخر الحج . وتكون الخطبتان عقب زوال الشمس من اليوم

التاسع من شهر ذى الحجة ثم يؤذن ويقام للظهر وهو على المنبر . ثم ينزل فيصلي بالناس الظهر ثم يؤذن ويقام ثانياً للعصر فيصليها بهم أيضاً . ويجمع هذا الجمع ولو كان اليوم يوم جمعة وعليه فلا جمعة في هذا اليوم . ثم ينصرف الناس بعد الصلاة للوقوف إلى الغروب . فإذا غربت الشمس ودخل الليل وهم بعرفة فقد حصل الركن كما حصل الواجب بالحضور نهاراً . ويجزي الوقوف بأى جزء من أرض عرفة كان ولكن الأفضل الوقوف بمحل وقوفه عليه الصلاة والسلام كما تقدم . ويندب السير لعرفة بعد طلوع الشمس من التاسع من ذى الحجة . وأن ينزل إذا وصلها بالمحل المعروف بنمرة . ويندب الاغتسال للوقوف بعرفة . ويندب التضرع والابتهاال إلى الله تعالى بالدعاء . ويندب التطهر من الحدث . ويندب الركوب والقيام للرجال إلا لعذر . وأما النساء فلا يندب لهن القيام .

الحنا بلة : قالوا يسن الوقوف بعرفة على راحلته واستقبال القبلة وأن يكون عند الصخرات وجبل الرحمة . ولا يطلب صعوده . ومن السنة رفع يديه عند الدعاء وأن يكثر الدعاء والاستغفار والتضرع . وإظهار الضعف والافتقار إلى الله عز وجل . وأن يلح في الدعاء ولا يستبطن الإجابة . وأن يكرر كل دعاء ثلاث مرات وأن يكثر من قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو

حتى لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير . اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصرى نورا وفي سمعى نورا ويسر لى أمرى .

الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ عَلَى الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ

ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث جُبَيْرِ بن مطعم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (كل عرفات موقف فارفعوا عن عُرْنَةِ ، وكل مزدلفة موقف فارفعوا عن مُحَسِّرٍ ، وكل أيام منى منحر ، وفي كل أيام التشريق ذبح) فهذا الحديث يدل على أن عرفة كلها يجوز فيها الوقوف إلا عُرْنَةُ ثم إن عرفة على أربعة حدود ، حد إلى حادة طريق المشرق ، والثانى إلى حافة الجبل الذى وراء أرضها ، والثالث إلى البساتين التى تلى قرنيها على يسار مستقبل الكعبة ، الرابع وادى عرنة وليست هى ولا نمر من عرفات ولا الحرم .

وروى عن على رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع حين غابت الشمس) رواه أبو داود وغيره وقال صحيح .

وروى عن جابر (لم يزل واقفا حتى غربت الشمس) وهذه رواية مسلم .

وروى عن عروة بن مُضَرِّس الطائى رضى الله عنه قال (أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة حين أقام الصلاة فقلت يا رسول

الله إني جئت من جبل طيء أكلت راحلتي واتعبت نفسي والله يا رسول الله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه فهل لي من حج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من صلى معنا صلاتنا هذه ها هنا ثم أقام معنا وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى تفثه)

إلى هنا انتهى الكلام على أركان الحج بشروطها وواجباتها وسننها ومنذوباتها ومكروهاتها الخاصة . وبقيت واجبات وسنن عامة أخرى للحج نذكرها مفصلة في المذاهب :

الفصل الخامس

وَاجِبَاتُ الْحَجِّ الْعَامَّةُ :

الشَّافِعِيَّةُ : قالوا واجبات الحج العامة خمسة (الأول) الاحرام من الميقات على التفصيل المتقدم (الثاني) الوجود بمزدلفة ولو لحظتها بشرط أن يكون ذلك في النصف الثاني من الليل بعد الوقوف بعرفة ولا يشترط المكث بل مجرد المرور بها سواء علم بأنها المزدلفة أم لا (الثالث) رمي الجمار بأث رمي جمرة العقبة وحدها يوم النحر والجمرات الثلاث كل يوم من أيام التشريق الثلاثة التي هي عقب يوم النحر . ويدخل وقت الرمي بالتصاف لیسلة النحر بشرط تقدم

الوقوف بعرفة . ويمتد وقته إلى آخر أيام التشريق . ولا بد من تحقق معنى الرمي فلو وضع الحجر في المرمى لم يعتد به . وكذا لا بد من قصد مكان الرمي فلا يجزئ الرمي في الهواء وإن وقع في المرمى . ولا يجزئ الرمي إلا إذا تحقق إصابة المرمى . والرمي المعتبر شرعا ما كان باليد لا بقوس ونحوه فإنه لا يجزئه إلا لعذر . ولا يجزئ في المرمى إلا الحجر . أما اللؤلؤ والملح والآجر ونحوه فلا يجزئ . ولا بد أن يجزم الرامي بأنه رمى سبع حصيات في كل جمرة من الجمرات الثلاث وذلك في اليوم الثاني والثالث والرابع من أيام العيد كما أنه لا بد أن يتحقق رمى سبع حصيات في جمرة العقبة وهي التي تكون في يوم العيد فإن شك كهل حتى يتحقق السبع . ويشترط في السبع الحصيات أن ترمى في سبع مرات . أما لو رماها على غير ذلك فلا تحسب إلا واحدة . ولا بد من الترتيب بين الجمرات الثلاث التي يرميها أيام التشريق . فيبدأ برمي الجمرة التي تلي مسجد الخيف . ثم الوسطى . ثم العقبة . فلا ينتقل إلى واحدة إلا بعد تمام ما قبلها . والرمي له سنن : منها الاغتسال كل يوم . ومنها تقدم الرمي أيام التشريق على صلاة الظهر ومنها المواالة بين الرميات وبين الجمرات : ومنها أن يكون الرمي باليد اليمنى إن سهل : ومنها غسل الحصى إن احتملت نجاسة : ومنها أن يكون الجمر صغيراً أقل من الأنملة : ومنها أن يبدل التلبية بالتكبير

عند أول حصة يرميها : ومنها أن يرمي راكباً إذا أتى من منى راكباً .
ومنها أن يرمي بحصيات جديدة لم يرم هو ولا غيره بها : ويكره
مخالفة شيء من تلك السنن (الرابع) المبيت بمنى . ويشترط فيه أن
يكون معظم الليل من ليالى أيام التشريق الثلاثة لمن لم يتعجل . أما
من أراد أن يتعجل ويخرج من منى إلى مكة في اليوم الثاني من أيام
التشريق وهو الثالث من أيام العيد فيسقط عنه المبيت بمنى ليلة الثالث
من أيام التشريق ويسقط الرمي أيضاً فيه لقوله تعالى (فَمَنْ تَعَجَّلَ
فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ . وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى)
سورة البقرة : لكن بشرط أن يخرج من منى قبل غروب الشمس
من اليوم الثاني فلو غربت عليه الشمس وهو بمنى تعين عليه المبيت ليلة
الثالث والرمي فيه إلا إذا كان تأخره لعذر . ويشترط لجواز الخروج
المذكور أن يكون بنية مقارنة له فلو خرج من غير نية لزمه العود .
وأن لا يعزم على العود حال خروجه فلو خرج عازماً على العود لزمه
العود ولا تعتبر نية الخروج . وإنما يجب المبيت بمنى ليالى الرمي على
غير المعذور . أما المعذور كراحة الإبل وأهل السقاية بمكة أو بالطريق
ومن خاف على نفسه وماله من المبيت فيرخص له في ترك البيت ولا
يلزمه . وأما الرمي فلا يسقط عنه (الخامس) التباعد عن محرمات
الأحرام السابقة .

المالكية : قالوا واجبات الحج العامة التي لا تخص ركننا من أركانها أمور : منها النزول بمزدلفة بقدر حط الرحال بعد أن يدفع من عرفة ليلا وهو سائر إلى منى إذا لم يكن عنده عذر وإلا فلا يجب عليه النزول بها : ومنها تقديم رمى جرة العقبة في اليوم العاشر على الحلق وطواف الافاضة : فلو حلق قبل الرمي أو طاف للافاضة قبله فعليه دم . وأما تقديم الرمي على النحر وتقديم النحر على الحلق وتقديم الحلق على طواف الافاضة فهو مندوب . فالمطلوب في يوم النحر أربعة أمور : رمى جرة العقبة . نحر الهدى أو ذبحه . الحلق . طواف الافاضة . وتفعل على الترتيب . ورمى جرة العقبة في ذاته واجب ووقته من طلوع فجر يوم النحر . ويندب أن يكون بعد طلوع الشمس الى الزوال . ويكره تأخيرها عنه : ومنها الرجوع للمبيت بمنى بعد طواف الافاضة . فمبيت بها ثلاث ليال وجوبا . وهي ليلة الثاني والثالث والرابع من يوم النحر إن لم يتعجل . أما إذا تعجل فيكفيه المبيت ليلتين ويسقط عنه ليلة الرابع والرمي في ذلك اليوم . بشرط أن يجاوز جرة العقبة قبل غروب اليوم الثالث وإلا يتعين عليه المبيت بها ليلة الرابع والرمي فيه . ومنها رمى الجمار في أيام التشريق الثلاثة بعد يوم عيد النحر . يرمى في كل يوم ثلاث جمرات كل واحدة منها بسبع حصيات ووقت الرمي في كل يوم منها من زوال الشمس الى الغروب . فلو قدم الرمي

على الزوال فلا يكفي وعليه دم إن لم يعده بعد الزوال . وإن أخره إلى الليل أو إلى الثاني فعليه دم ويندب أن يكون في كل يوم قبل أن يصلى الظهر . ويشترط في صحة الرمي أمور : منها أن يبدأ برمي الجرة الكبرى . وهى التى تلى مسجد منى ثم الوسطى التى فى السوق ثم يحتم بالعقبة . وليس فى يوم النحر سوى رمى جمرة العقبة كما تقدم ومنها أن يكون ما يرمى به من جنس الحجر فلو رمى بطين لا يكفي ومنها ألا يكون صغيراً جداً كالفحمة بل يكون كالخصى الذى يتحاذق به الصبيان وقت اللعب . ويجعل الشخص بين السبابة والإبهام من يده اليسرى ثم يحذفها بسبابة اليمنى . فلو رمى بصغير جداً لا يجزئ . وإن رمى بكبير أجزأه مع الكراهة . ولا يشترط طهارة ما يرمى به فلو رمى بمتنجس أجزأه . ويندب أن يعيده بظاهر . ومنها أن يكون الرمي باليد فلو رمى برجله فلا يكفي . ويندب أن يكون الرمي بيده اليمنى إن كان يحسن الرمي بهما . ومنها الحلق فلو تركه لزمه دم . وكذا يلزمه إذا أخره ورجع لبلده أو أخره عن أيام التشريق ولم يفعله بمكة . أما إذا فعله ولو بعد أيام التشريق فلا دم عليه . ويجزئ عن الحلق التقصير بالنسبة للرجل ولكن خالف السنة وأما المرأة فالواجب فى حقها التقصير ولا تحلق لأنه مثلى . وكيفية التقصير بالنسبة لها أن تأخذ قدر الأتملة . وأما الرجل فيأخذ الشعر من قرب أصله وجذوره فلو أخذ من أطرافه كما تفعل المرأة أجزأه ذلك

وأساء . ومنها الفدية . وهدى للفساد . وهدى للقران أو التمتع وسيأتي الكلام عليه في الباب السابع .

الْحَنْفِيَّةُ : قالوا واجبات الحج العامة خمسة (الأول) السعي

بين الصفا والمروة (الثاني) الحضور بمزدلفة ليلاً ولو ساعة قبل الفجر غلو ترك الحضور بمزدلفة قبل طلوع الفجر لزمه دم إلا إذا كانت به علة أو مرض فلا شيء عليه (الثالث) رمي الجمار لكل حاج (الرابع) الحلق أو التقصير (الخامس) طواف الصدر . وأما ما عدا ذلك من الواجبات فقد تقدم الكلام عليه عند كل ركن . وبقى من الواجبات العامة الترتيب بين الرمي والحلق والذبح يوم النحر وتوقيت الحاق بالزمان والمكان (والضابط أن كل ما يترتب على تركه دم فهو واجب) .

الْحَنَابِلَةُ : قالوا واجبات الحج العامة سبعة (الأول) الاحرام

من الميقات المعتبر شرعاً (الثاني) الوقوف بعرفة إلى الغروب إذا كان نهراً (الثالث) المبيت بالمزدلفة ليلة النحر على غير السقاة والرعاة . ويتحقق بالوجود بها في أي لحظة من النصف الثاني من الليل (الرابع) المبيت بمنى على غير السقاة والرعاة أيضاً ليالى أيام التشريق (الخامس) رمي الجمار على الترتيب بأن يبدأ بالجرة التي تلى مسجد الخيف . ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبة . ولا يجزىء في الرمي أن يرمى بحصاة صغيرة

جداً أو كبيرة ولا بما رمى بها غيره . ولا يجرى أيضاً بغير الحصى كجوهر وذهب ونحوهما . ويشترط رمى الحصى . فلا يكفي وضعه في المرمى بدون رمى . ويشترط كون الرمي واحدة بعد واحدة إلى تمام السبع فلو رمى أكثر من واحدة في مرة حسب ذلك واحدة ويشترط أيضاً أن يعلم وصول الحصى إلى المرمى فلا يكفي ظن الوصول . ولو رمى حصاة ووقعت خارج المرمى ثم تدرجت حتى سقطت فيه أجزأته . وكذا إن رماها فوقعت في ثوب إنسان فسقطت في المرمى ولو بدفع غيره أجزأته أيضاً . ووقته من نصف ليلة النحر لمن وقف قبله بعرفة . ولا يصح الرمي في أيام التشريق إلا بعد الزوال (السادس) الحلق أو التقصير (السابع) طواف الوداع .

تنبيه : إعلم أن التحلل قسمان أصغر وأكبر (فالأول) يحصل برمي جرة العقبة فمضى رمى جرة العقبة حل له ما كان محرماً عليه لأجل الأحرام إلا قربان النساء والتعرض للصيد . ويكره التطيب وهذا عند مالك وقال أبو حنيفة يحصل التحلل بالحلقي أو التقصير . والشافعي وأحمد يحصل التحلل عندهما بأمرين من ثلاثة : الرمي لجرة العقبة . الحلق أو التقصير . طواف الأفاضة والذي يحل بهذا عندهما كل شيء كان محظوراً عليه إلا النساء (والثاني) يحصل بالفراغ من طواف الأفاضة (الزيارة) ومن السعي بعده إن كان باقياً وعليه فيحل له كل ما كان محظوراً عليه باجماع الأئمة الأربعة .

الفصل السادس

سُنَنُ الْحَجِّ الْعَامَّةِ :

الشَّافِعِيَّةُ : قالوا سنن الحج العامة كثيرة : منها المبيت بمنى ليلة عرفة . وإنما كان سنة لأن المقصود منه الاستراحة بخلاف المبيت ليالى التشريق فإنه واجب كما تقدم : ومنها سرعة السير فى بطن وادى مُحَسَّرٍ (وهو مكان فاصل بين مزدلفة ومنى) سمي بذلك لأنه حُسِرَ أى حُجِرَ فيه الفيل الذى أراد أُبْرَهُةُ هدم الكعبة به وهو المذكور فى الآية (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ) سورة الفيل . ومنها الخطب السنوية وهى أربع (إحداها) يوم السابع من ذى الحجة وهى خطبة مفردة . يخطبها الامام أو نائبه كأمين الحج بعد صلاة الظهر بالمسجد الحرام يفتتحها بالتكبير إن كان غير مُحَرِّمٍ وبالتلبية إن كان مُحَرِّمًا . والأفضل أن يكون الخطيب مُحَرِّمًا (ثانيها) يوم عرفة فى نَمْرَةٍ قبل صلاة الظهر وهما خطبتان (ثالثها) يوم النحر من منى وهى خطبة واحدة بعد صلاة الظهر (رابعها) يوم النفر الاول بمنى وهى خطبة واحدة بعد الظهر أيضاً . وينبغى للخطيب أن يعلم الناس فى كل الخطب المذكورة ما يكون بعد كل خطبة من أعمال الحج . ومنها حلق الرجل وتقصير المرأة . ومنها الوقوف

بالمشعر الحرام وهو جبل قزح (بضم القاف وفتح الزاي) يذكرون
الله تعالى عنده ويدعون ربهم إلى الاسفار مع استقبال القبلة . ومنها
أن لا يتعجل من منى بل يبقى بها جميع ليالى التشريق . ومنها الذكر
المسنون كأن يقول عند رؤية البيت ما سبق من الدعاء وأن يقول
في طوافه ما تقدم من الدعاء أيضاً . ويقول قبالة البيت (اللهم إن
البيت ببيتك والحرم حرملك والامن أمانك وهذا مقام العائذ
بك من النار) ويقول بين الركنتين اليمانيين (ربنا آتنا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) ويقول في الرمي (اللهم حجاً
مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيماً مشكوراً وعتقاً من النار) ويقول في السعى
(رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم) ومنها
أن يقضى ديونه قبل حجه . ومنها إرضاء خصومه . ومنها أن يتوب
من جميع المعاصي . ومنها أن يتعلم كيفية الحج . ومنها أن يستسمح
كل من كان بينه وبينه معاملة أو مصاحبة . ومنها أن يكتب قبل
سفره وصية ويشهد عليها . ومنها أن يطلب رفيقاً صالحاً موافقاً للحج .
ومنها أن يكثر من الزاد والنفقة ليواسي منه المحتاجين من أهل
الحرمين . ومنها الاكثار من الصلاة والطواف والاعتكاف في المسجد
الحرام كلما دخل . ومنها دخول الكعبة والصلاة فيها ولو نفلاً . ومنها
الاكثار من شرب ماء زمزم مع التضرع منه مستقبلاً القبلة عند شربه
قائلاً . (اللهم إني بلغني عن نبيك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أنه

قال (ماء زمزم لما شرب له) وأنا أشربه لسعادة الدنيا والآخرة . (اللهم فاستجب) ثم يُسَمَّى الله تعالى ويشرب ويتنفس ثلاثاً خارج الإناء : ومنها الدخول إلى البئر والنظر فيها والنزح منها بالدلو وينضح وجهه ورأسه وصدره بمائها . ويتزود منها عند سفره .

المالِكِيَّةُ : قالوا للحج سنن عامة منها خطبتان بعد الزوال بمسجد عرفة كما تقدم . ومنها جمع الظهر والعصر بالمسجد المذكور جمع تقديم كما تقدم : ومنها قصر الظهر والعصر المذكورين لغير أهل عرفة : ومنها جمع المغرب والعشاء بمزدلفة بعد الدفع من عرفة إليها . وهذا الجمع يسمى جمع تأخير في وقت العشاء . وإنما يسن الجمع لمن وقف بعرفة مع الإمام . ثم سار إلى المزدلفة مع الناس أو لم يسر معهم وهو قادر عليه . فإن لم يقف مع الإمام فلا يجمع بينهما بل يصلي كل صلاة في وقتها . وإذا لم يسر مع الناس لعجزه فإنه يؤخر المغرب ويجمعها مع العشاء عند دخول وقتها في أي مكان شاء : ومنها قصر العشاء لغير أهل مزدلفة . فالجمع بعرفة وبالمزدلفة سنة لكل حاج ولو كان من أهلها . والقصر إنما يسن لغير أهل الحل الذي فيه القصر . ومنها تقليد الهدى أو إشعاره .

ويُنَدَّبُ : أن ينزل بذي طوى لمن وصل مكة ليلاً فيبيت بها ليدخل مكة نهراً ضحوة . كما يندب الغسل لمن دخلها إن لم يكن

حائضاً أو نفساء . لأن الغسل للطواف بالمبيت . والطواف لا يصح
معهما ويندب الدعاء بعد تمام الطواف والا كثار من شرب ماء زمزم
بنيّة حسنة فقد ورد (ماء زمزم لما شرب له) . ويندب نقل مائها
والوقوف مع الناس بعرفة والدعاء والتضرع حال الوقوف إلى الغروب
كما يندب المبيت بمزدلفة ليلة العاشر من ذي الحجة والارتحال منها
إلى منى بعد صلاة الصبح وقبل الاسفار . ويندب وقوفه بالمشعر
الحرام مستقبلاً إياه يدعو الله تعالى ويثني عليه بالاسفار . ويندب
الاسراع بمطن مُحَسَّر للرجل فقط والمرأة إن كانت راكبة . ويندب
رمى جمرة العقبة حين وصوله إلى منى وبعد طلوع الشمس كما تقدم
ويندب المشي في غير جمرة العقبة كما يندب التكبير مع كل حصاة
يرميها وتتابع الحصيات حال الرمي بأن لا يفصل بين رمي بعضها
والبعض الآخر : ويندب التقاط الحصيات التي يرميها بنفسه ويندب
أن يكون الذبح والخلق قبل الزوال يوم العيد كما يندب تأخير الخلق
عن الذبح . ويندب فعل طواف الافاضة في ثوبى الاحرام عقب حلقه
ووقوفه وعقب رمي الجمرتين الأولتين وهما الكبرى والوسطى للدعاء .
ويندب جعل الجمرة الأولى خلفه ونزول غير المحصب (وهو واد
يكثُر فيه الحصى جهة مقبرة مكة عند قُذَا) فإذا رجع من منى إلى
مكة بعد رمي اليوم الرابع ندب له النزول بهذا المكان قبل أن ينزل
مكة . فإذا نزل به أقام حتى يؤدي أربع صلوات وهي من الظهر إلى

العشاء فيؤخر صلاة الظهر ليوقعها به إن لم يخف خروج وقتها الاختيارى . وإنما يستحب النزول بالمحصب إن صادف رجوعه يوم الجمعة وإلا فينزل إلى مكة ولا يُعْرَجُ عليها كما لا يستحب النزول به لمن تعجل وخرج من منى بعد رمى اليوم الثانى من أيام التشريق وطواف الوداع لمن أراد الخروج من مكة .

الْحَنْفِيَّةُ . قالوا من سنن الحج العامة المبيت بمنى فى ليالى أيام النحر : ومنها المبيت بمزدلفة ليلة النحر بعد الخروج من عرفة : ومنها أن يذهب من مزدلفة إلى منى قبل طلوع الشمس : ومنها الترتيب بين الجمار الثلاث . وأما أصل الرمى فواجب . وكيفيته أن يرمى يوم النحر حجرة العقبة من بطن الوادى بسبع حصيات ونحوها مما يجوز عليه التيمم ولو كفا من تراب فإنه يقوم مقام الحصاة الواحدة . ولا يجوز الرمى بنخشب وعنبر ولؤلؤ وذهب وفضة وبعر ونحو ذلك لأنه ليس من جنس الأرض . ويكره أخذ الحصاة ونحوها من عند الجرة كما يكره تنزيها أن يرمى أكثر من سبع حصيات ويسن فى الرمى أن يكون بين الرامى وبين الجرة أى المسكان الذى يرمى فيه الحصى خمسة أذرع . وأن يمسكها برءوس أصابعه فإن رماها ونزلت على رجل أو جمل فإن وقعت بنفسها بقرب الجرة أجزأته أما إن وقعت فى مكان الجرة بفعل الرجل أو الجمل أو وقعت فى مكان بعيد عن الجرة فإنها لا تجزئه

ويرمى غيرها وجوبا . ويقدر البعد بثلاثة أذرع . وأن يكبر مع رمى كل حصاة بأن يقول بسم الله الله أكبر ويقطع التلبية لأولها . ويكره أن يتخذ حجراً واحداً يكسره إلى حصي صغير يرمى به . ووقت أداء رمى جرة العقبة فجر يوم النحر إلى فجر اليوم الثاني : فإن قَدَّمَهُ عن ذلك فلا يجزئه وإن أخره لزمه دم . ويستحب أن يكون هذا الرمي بعد شروق الشمس إلى الزوال ويباح بعد ذلك إلى الغروب كما يكره أن يكون بالليل وبعد فجر النحر إلى طلوع الشمس . ثم يرمى ثانياً يوم النحر الجمار الثلاث ويسن أن يبدأ برمي الجرة الأولى وهي التي تلي مسجد الخيف . ثم بالجرة الوسطى . ثم بجمرة العقبة . وفي كل منها يرمى سبع حصيات بالكيفية المتقدمة فإن عكس هذا الترتيب بأن رمى الوسطى قبل الأولى مثلاً يُسَنُّ له إعادة الرمي . وَيُسَنُّ أن يقف بعد أن يتم الرمي الذي بعده رمى آخر بمقدار قراءة ثلاثة أرباع جزء من القرآن الكريم أي ثلث ساعة تقريباً . ووقت الرمي في اليوم الثاني والثالث هو من بعد الزوال إلى الغروب . ويكره في الليل إلى الفجر . وقبل الزوال لا يجزئ . وبعد فجر اليوم الثاني يلزمه دم بالتأخير . ويدعو لنفسه أو لغيره بما شاء رافعا يديه نحو القبلة أو نحو السماء . ثم يرمى كذلك في ثالث أيام النحر وكذا في رابعه إن بقي هناك ويجوز له أن يرمى ماشياً أو راكباً . والأفضل في رمى الأولى والوسطى أن يكون ماشياً وفي رمى جرة العقبة أن يكون راكباً .

ومن الآداب المطلوبة من الحاج قضاء ديونه قبل حجه . وأن
يستشير ذا رأى فى سفره ذلك العام الذى يريد فيه أداء الحج . وأن
يستخير الله تعالى . وكيفية الاستخارة أن يصلى ركعتين بسورة
الاخلاص بعد الفاتحة ويدعو بدعاء الاستخارة المأثور . ويبادر
بالتوبة وأن يخلص النية لله تعالى . وأن يرد المظالم الى أهلها . وأن
يستسمح خصومه . وكل من له معه معاملة إن أمكن . وأن يقضى
ما قصر فيه من العبادات . وأن يتجرد من الرياء والسمعة والفخر .
وأن يجتهد فى تحصيل النفقة الحلال فإنه لا ثواب للحج بالمال الحرام
وإن سقط به الفرض حتى ولو كان المال مغصوبا . وأن يتخذ رفيقاً
صالحاً يذكره إن نسى ويصبره اذا جزع ويعينه اذا عجز . وأن
يجعل خروجه يوم الخميس وإلا فيوم الاثنين فى أول النهار من أول
الشهر . وأن يودع أهله وإخوانه ويستسمحهم ويطلب دعاءهم .
وأن يذهب اليهم لأجل ذلك . وأما هم فيسن لهم أن يذهبوا اليه
عند قدومه . وأن يصلى ركعتين قبل أن يخرج من بيته وبعد
الرجوع الى بيته ويقول عقب الصلاة حين أن يخرج من بيته (اللهم
إليك توجهت وبك اعتصمت وعليك توكلت . اللهم أنت ثقتى
وأنت رجائى . اللهم اكفنى ما أهينى وما لا أهتم به وما أنت أعلم به
منى عز جارك ولا إله غيرك . اللهم زودنى التقوى واغفر لى ذنبى

ووجهني الى الخير أينما توجهت . إني أعوذ بك من وعشاء السفر
وكآبة المنقلب والجور بعد الكور وسوء النظر في الأهل والمال)
واذا خرج يقول (بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم توكلت
على الله اللهم وفقني لما تحب وترضى واحفظني من الشيطان الرجيم)
ثم يقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين . واذا ركب الدابة
مثلا يقول (بسم الله والحمد لله الذي هدانا للاسلام وعلمنا القرآن
الكريم . ومن علينا بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم . الحمد لله الذي
جعلني من خير أمة أخرجت للناس سبحانه الذي سخر لنا هذا وما
كننا له مقرنين وانا إلى ربنا لمنقلبون والحمد لله رب العالمين .)

الحَنَابِلَةُ : قالوا من سنن الحج العامة المبيت بمنى ليلة التاسع
من ذى الحجة . ومنها خطبة الامام للحجاج يوم الثامن من ذى الحجة
بالمسجد الحرام ويوم عرفة بها ويوم الاضحى بمنى ومنها استمرار
التلبية الى رمى جرة العقبة : ومنها استقبال القبلة حال رمى الجمار .

الدليل من السنة

على رَمَى الْجَمَارِ : روى الطبراني والحاكم والبيهقي عن ابن عباس
رضي الله عنهما (لما أتى خليل الله المناسك عرض له الشيطان عند
جرة العقبة فرماه بسبع حصيات حتى ساخ في الارض ، ثم عرض له

عند الجرة الثانية فرماه بسبع حصيات حتى ساخ في الارض ، ثم ذكر الجرة الثالثة كذلك)

دليل الحلق أو التقصير : ما روى عن ابن عمر قال (حلق النبي

صلى الله عليه وسلم وحلق طائفة من أصحابه وقصر بعضهم) .

دليل المبيت بمنى : ما رواه الامام احمد وابو داود عن عائشة

رضي الله عنها قالت (أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يوم حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فمكث بها ليالى أيام التشريق يرمى الجرة)

الفصل السابع

فِي مَحْظُورَاتِ الْحَجِّ . وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ارْتِكَابِ شَيْءٍ مِنْهَا
محظورات الحج أنواع منها ما يفسده : ومنها ما يترتب عليه هدى
أو فدية أو غيرها . وفي كل ذلك تفصيل في المذاهب

المالكية : قالوا إن ما يحظر فعله على المحرم بعد دخوله في

الاحرام أشياء منها ما يفسد الحج . وهو الجماع . وهو تغييب الحشفة
أو قدرها في قبل أو دبر لآدمي أو غيره سواء كان المغيب صغيراً أو
كبيراً وسواء كان المغيب فيه مطيقاً للوطء أو لا . وسواء وقع الجماع
عمداً أو سهواً . وهو مفسد لحج الفاعل والمفعول . ومما يفسد الحج
إخراج المنى بتقبيل أو مباشرة أو نظر أو غير ذلك إلا أنه إذا خرج

بالنظر أو الفكر فلا يفسد الحج الا اذا استدامهما . وإن خرج
بغيرها كالتقبيل أفسد مطلقا . وإنما يفسد الجماع أو إخراج المنى
المذكور إن وقع قبل رمى جمرة العقبة وقد تقدم أن رميها يوم النحر
وقبل طواف الافاضة وقبل مضي يوم النحر سواء وقع قبل الوقوف
بعرفة أو بعده . أما اذا جامع أو أخرج المنى بعد أن رمى جمرة العقبة
أو بعد طواف الافاضة أو بعد أن مضي يوم النحر ولو لم يكن رمى ولا
طواف فلا يفسد الحج . وإنما يجب عليه الهدى الا اذا حصل منه بعد
رمى جمرة العقبة وبعد طواف الافاضة وبعد الحلق فلا هدى عليه
حينئذ لأنه صار متحللا من إحرامه ويجب عليه الهدى أيضاً إذا أمذى
أو أخرج المنى بمجرد نظر أو فكر بدون أن يستديمهما . ويجب على
من فسد حجه إتمامه . فلو ترك الإتمام لظنه أنه قد خرج من الأحرام
بمجرد الفساد فلا يفيد ذلك وهو باق على إحرامه حتى لو أحرم من
العام القابل بحج جديد كان إحراماً لغواً واعتبر باقياً على إحرامه بالحج
الذي أفسده فيتمه . ويجب عليه قضاء المفسد ولو كان تطوعاً ويقضيه
فوراً وجوباً فإت أخر قضاءه أثم ويجب عليه نحر هدى للفساد :
وتأخير نحره إلى زمن القضاء ليجتمع له الجابر النسكي والجابر المالي .
فالواجب على من فسد حجه أربعة أشياء ، إتمامه ، وقضاؤه ، ونحر
هدى للفساد ، وتأخير نحره لزمن القضاء . .

ومنها ما يوجب الهدى : وهو ترك واجب من واجبات

الحج السابقة سواء كانت متعلقة بركن مخصوص من الأركان الأربعة أولاً . وذلك كمجاوزة الميقات بدون إحرام . وترك طواف القدوم . وترك رمى الجمار . وترك المبيت بمنى ليالى الرمي . وترك النزول بمزدلفة بقدر حظ الرجال . فلو ترك واجباً من واجبات الحج وجب عليه الهدى . ويستثنى من ذلك اجتناب لبس الثياب المخيطة واجتناب التعرض للصيد . فإن الواجب فى ترك الأول هو الفدية . وفى ترك الثانى الجزاء . ومن عجز عن تحصيل الهدى بأن لم يكن واجداً لثمنه ولا لمن يسلفه إياه فعليه أن يصوم عشرة أيام . ثلاثة فى الحج أى من حين إحرامه به إلى يوم النحر . وسبعة إذا رجع من منى بعد فراغ الرمي . ويستحب تأخير صومها حتى يرجع لبلده لقوله تعالى (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم) سورة البقرة .

ومنها ما يوجب الفدية : وهو كل فعل محرم يحصل به ترفه

وتنعم للمحرم . أو إزالة الشعث عنه كالاغتسال فى الحمام . فمضى جالس فى الحمام حتى عرق ثم صب الماء الحار على جسده ولو لم يتبدل ذلك فيجب عليه الفدية لأن ذلك مظنة إزالة الوسخ عن الجسد . ومثل ذلك مس شئ مما يتطيب به . وقص الشارب . ولبس الثياب . وتغطية الرأس . أو تغطية المرأة وجهها . ويديها بقماز بقصد التستر . وقص الأظافر .

وتنف الابط . وغير ذلك كالاختصاب بالحناء . وإنما تجب الفدية في لبس الثياب ونحوها إذا حصل به انتفاع من حر أو برد . أما لو لبس الثوب ونزعه فوراً قبل الانتفاع به فلا تجب فيه فدية . وأما الطيب ونحوه مما ينتفع به بمجرد مزاولته فتجب فيه الفدية ولو أزاله فوراً : والفدية ثلاثة أنواع على التخيير . الاول : إطعام ستة مساكين لكل منهم مدان بمد النبي صلى الله عليه وسلم من غالب قوت البلد . ويجزىء بدل المدين الغداء والعشاء إذا بلغ مقدارهما المدين . ولكن تملك المدين أفضل . الثاني : صيام ثلاثة أيام . الثالث : نسك أى (ذبيحة) شاة فأعلى كبقرة و بدنة ويعتبر في سنهما ما ذكر في الهدى كما سيأتى في الباب السابع ولا يختص ذبح هذا النسك بزمان أو مكان . فله أن يذبحه بأى مكان وزمان شاء إلا إذا نوى به الهدى فإنه يذبح بمنى أو مكة على نحو ما ذكر في باب الهدى كما سيأتى

ومنها ما يوجب الحفنة من الطعام : وهو أمور : منها قلم الظفر الواحد بدون قصد إزالة الأذى والوسخ كأن يقلمه لمداواة قرحة تحته أو استقباح طوله أو يقلمه عبثاً . أما إذا قلمه بقصد إزالة الأذى ففيه فدية ومنها إزالة شعرة أو أكثر إلى اثنتى عشرة شعرة . ومنها إزالة القراد عن بغيره أو قتله ففي كل منهما حفنة من طعام ولو كثر القراد وإذا تعدد موجب الفدية أو الحفنة فإنهما يتعددان :

مثلاً إذا لبس الثياب وتطيب فعليه فديتان . فدية للبس . وفدية لاستعمال الطيب . وإذا قلم ظفراً واحداً وأزال شعرة واحدة فعليه حفنتان ويستثنى مما ذكر مسائل لا تتعدد فيها الفدية ولا الحفنة بتعدد الموجب . منها أن يظن إباحة ما فعله لفساد الحج أو لأنه رفضه . أو لاعتقاده تمامه خطأ كما إذا طاف للافاضة معتقدا صحة الطواف ففعل أمورا متعددة كل منها يوجب فدية أو حفنة ثم ظهر له فساد الطواف فلا تتعدد الكفارة (الفدية أو الحفنة) في هذه الصور . ومنها أن يفعل أمورا متعددة فورا من غير فصل بينهما . ومنها أن ينوى عند فعل الأول منها التكرار والتعدد كأن يلبس الثوب وينوى عنده أنه يتطيب أيضا . فإذا لبس وتطيب فعليه فدية واحدة بشرط ألا يفدى للأول قبل فعل الثاني . وإلا فعليه فديتان . ومنها أن يقدم ما نفعه أعم كأن يلبس الثوب أولا ثم السراويل بعدُ فعليه فدية واحدة .

ومنها ما يوجب الجزاء : وهو قتل الصيد وتعريضه للتلف

كأن ينتف ريشه ولم تتحقق سلامته أو يجرحه كذلك أو يطرده من الحرم ليصطاده في الحِل أو هلك في الحل قبل أن يعود للحرم . فالجزاء الواجب في الصيد ثلاثة أنواع على التأخير . الأول : مثل الصيد من النعم . أى ما يقاربه في الصورة والقدر . فإن لم يوجد له مقارب في الصورة كفى الخراج مقارب له في القدر . ولا يجزىء من النعم في

الجزء الا ما يصح في الضحية . وهو ما أوفى سنة ان كان من الغنم وثلاث سنين إن كان من البقر . وخمسا إن كان من الابل كما سيأتى بيانه في باب الهدى إن شاء الله تعالى . الثانى . قيمته طعاما . وتعتبر القيمة يوم تلفه وبنفس المحل الذى حصل فيه التلف . فإن لم تكن له قيمة بمحل التلف اعتبرت قيمته بأقرب الأماكن إليه . وتعطى هذه القيمة لمساكين المحل الذى حصل فيه التلف . كل واحد يأخذ مِدا بمُد النبي صلى الله عليه وسلم . الثالث . صيام أيام بعدد الأمداد التى يُقَوِّمُ بها الصيد من الطعام . ويصوم يوما كاملا عن بعض المِدا لأن الصوم لا يتجزأ . ولا يكون الجزء إلا بعد حكم عدلين فقيهين بأحكامه . لأن تقدير المثل أو القيمة يحتاج إلى ذلك . والصوم لا يكون إلا بعدد الأمداد فلا بد من التقويم أيضا حتى يصوم لقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ) سورة المائدة ويستثنى من جزاء المثل حمام مكة والحرم ويمامهما ففي ذلك شاة من الضأن أو المعز . ولا يحتاج إلى حُكم فإن عجز عن الشاة صام عشرة أيام .

الشَّافِعِيَّةُ : قالوا ما يحظر فعله على المحرم بعد دخوله فى الاحرام

ينقسم إلى قسمين : مفسد للحج وغير مفسد فالفسد (الجماع) ويشترط

في الأفساد به إدخال الحشفة أو قدرها من فاقدها في قبلي أو دبر من حيوان ذكر أو أنثى ولو بهيمة ولو بحائل . وإنما يفسد الجماع إذا كان مع العلم والعمد والاختيار وكان قبل التحلل الأول وإلا فلا يفسد الحج . وإن كان الجماع يحرم إذا وقع بين التحالين . الأصغر والأكبر كما تحرم مقدمات الجماع كالقبلة والمباشرة بشهوة سواء أنزل أو لم ينزل وتجب في ذلك الفدية . أما الاستمنااء فهو حرام أيضاً إلا أنه لا تجب فيه الفدية عند عدم الانزال . وأما النظر واللمس مع الحائل بشهوة فهو حرام ولا فدية في ذلك سواء أنزل أو لم ينزل لأن شرط الحرمة الاستمتاع وهو حاصل بالنظر واللمس المذكورين . وشرط الفدية المباشرة بشهوة وهذه غير حاصلة . ويجب إتمام جميع أعمال الحج الذي فسد بالجماع وإن كان فاسداً فعليه أن يتجنب ما كان يلزمه اجتنابه لو كان صحيحاً . فإن فعل محظوراً فيه الفدية لزمته . ويجب قضاؤه فوراً أي في العام الذي يلي هذا العام ولو كان الفاسد نقلاً . ويلزمه كفارة الجماع المفسد والكفارة بدنة واحد من الإبل ذكراً كان أو أنثى بشرط أن تكون مستوفية لشروط الأضحية . فإن عجز عنها وجب عليه بقرة تجزىء في الأضحية أيضاً فإن عجز عنها وجب عليه سبع شياه تجزىء في الأضحية . فإن عجز عنها قومت البدنة بسبع مئة وتصدق بقيمتها طعاماً لا نقداً على مساكين الحرم وفقرائه ثلاثة فأكثر . ويشترط في الطعام أن يجزىء في زكاة الفطر .

فإن عجز عن ذلك صام عن كل مديوما بنية الكفارة كأن يقول
نويت صوم غد عن كفارة الجماع . ولا كفارة على المرأة وإن فسد
نسكها بأن كانت محرمة مميزة مختارة عامدة عالمة بالتحريم فليس
عليها إلا الإثم كما في الصوم .

أما غير المفسد : فهو أن يفعل فعلاً محرماً في الحج كالجماع
بين التحللين . الأصغر والأكبر . ومقدمات الجماع كالقبلة واللمس
بشهوة مع العمد والعلم والاختيار . والوطء الثاني بعد الوطء المفسد .
فيجب في هذه الأفعال الثلاثة واحد من أمور ثلاثة ، إما أن يذبح
شاة تجزئ في الأضحية ، أو يطعم ستة مساكين ، أو يصوم ثلاثة أيام .
أما عقد النكاح فلا فدية فيه وإن كان حراماً على المحرم لأنه لا ينعقد
كما لا فدية في النظر بشهوة ولا في القبلة بحائل . ومن المحظور غير
المفسد أيضاً حلق الشعر أو تقصيره أو نتفه . أو حرقه . فيجب على
من فعل شيئاً من ذلك قبل التحلل وقبل دخول وقته ذبح شاة تجزئ
في الأضحية أو إطعام ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام كما تقدم لكن
بشرط أن يكون المزال من الشعر ثلاث شعرات فأكثر سواء أزالها
كلها أو بعضها وسواء كانت الإزالة بفعله أو بفعل غيره مع اختياره
وسواء كانت الشعرات من الرأس أو من غيره لكن لا بد من اتحاد
الزمان والمكان عرفاً بحيث يقع إزالة الشعرات على التوالي عرفاً . فلو

أزال شعر اليدين كله على التوالى لم يلزمه إلا فدية واحدة . والمراد
بالمكان الموضع الذى يجلس فيه لازالة الشعر ولو كانت الشعرات
فى مواضع مختلفة من بدنه . وإنما تقتضى إزالة الشعر الفدية بأحد الأمور
الثلاثة المتقدمة إن فعلها المحرم لغير ضرورة . أما لو فعلها لضرورة كأن
نبت فى جفنه ثلاث شعرات فأزالها لدفع أذاها فإنه لا يجب عليه فدية .
ومن كشط جلده الثابت فيه شعر فلا فدية عليه لأن الشعر لم تحصل
إزالته قصداً بل كان تابعاً لمنبئته . وإنما قيدنا فى وجوب الفدية
المتقدم بيانها بثلاث شعرات لأن من أزال شعرة واحدة وجب عليه
مُدٌّ واحد . وفى الشعرتين مُدَّان إذا اتحد المكان والزمان كما تقدم
وبعض الشعرة حكمه كالشعرة الواحدة . ولا يشترط فى وجوب الفدية
بإزالة الشعر أن تكون عن علم وعمد فإنها تجب ولو مع الجهل والنسيان
ومثل إزالة الشعر فى جميع ما تقدم تقليم الظفر وكسره فإن ذلك حرام
على المحرم وفيه الفدية إن كان غير تابع لغيره كما تقدم .

ومن المحظور غير المفسد أيضاً لبس الخيط لغير ضرورة إذا فعله
المحرم المميز المختار العالم بالتحريم قبل التحلل الأول فإنه يجب عليه
الفدية المتقدمة إذا لبس مخيطاً أو ستر رأسه ولو البياض الذى وراء
الأذن بما يعد ساتراً ولو شفافاً ولو كان مما لا يستتر به عادة كالعجينة
الغليظة من الطين والحناء . ومثل الخيط بالحناء المعجمة المحيط بالحناء

المهمة أى الذى يحيط ولو ببعض بدنه كالقفاز والجورب (أى الشراب) ويستثنى من المحظور لبس المنطقة والسيف وكل أنواع السلاح فإنه ليس فيها فدية . وكذلك لبس النعل والخاتم . وتجب الفدية على المرأة المحرمة إن سترت شيئاً من وجهها بساتر غير متجاف عنه قبل التحلل الأول . ويستثنى من ذلك الجزء الذى سترته من الوجه مضطرة كالقدر الذى لا يمكن استيعاب ستر الرأس إلا به . وتجب عليها الفدية أيضاً إن لبست قفازاً ونحوه . وإنما قلنا لغير ضرورة لأنه لو لم يجد المحرم إزاراً أو وجد سراويل لا يتأتى الائثار به فإنه يجوز له لبسه لستر عورته ولا فدية عليه . وكذا إذا لم يجد نعلين مع الاحتياج اليهما ولم يجد إلا الخفين فقطعهما أسفل من الكعبين فإنه يجوز له أن يلبسهما بدون فدية للضرورة . وهذا بخلاف الحاجة كأن احتاج المحرم لستر رأسه لحر أو برد أو احتاجت المحرمة لستر وجهها فتجب الفدية وإن كان لا اثم عليهما للضرورة . واعلم أن الفدية تتكرر بتكرار اللبس والستر إذا اختلف الزمان والمكان .

ومن المحظور أيضاً غير المفسد استعمال الطيب ويجب فيه الدم على المحرم المميز الذى لم يتحلل التحلل الأصغر إذا استعمله عامداً عالماً بالتحريم مختاراً سواء استعمله فى ملبوسه ولو نعلاً أو ظاهر بدنه أو باطنه باحتقان أو أكل أو شرب إن كان مما تقصد منه رائحته

كالمسك والعنبر . وكان استعماله على الوجه المألوف المعتاد فيه كالتبخير بالعود بخلاف حمله ووضع في النار فإنه غير مألوف لمن أراد استعماله وبخلاف شم ماء الورد من غير مس وبخلاف ما يقصد به الأكل كالتفاح أو التداوى فإنه لا يحرم ولا تجب فيه الفدية . والفدية في ذلك إما ذبح شاة مجزئة في الأضحية . أو إطعام ستة مساكين أو صوم ثلاثة أيام .

ومن المحظور غير المفسد أيضاً دهن شيء من شعر رأسه ولحيته وباقي شعر الوجه بأي دهن ولو كان غير مطيب كالزيت ولو كان الرأس واللحية مخلوقين . فيجب فيه الدم إذا فعله المحرم المميز الذي لم يتحلل إذا كان عامداً عالماً بالتحريم مختاراً . أما من تجرد رأسه أو وجهه من الشعر كالأقرع فله دهن رأسه . وكذا الأصلع في محل الصلع . وكذا الأمرد إذا دهن مكان لحيته التي لم يبلغ أوان نباتها . وكذا من كان في رأسه شجرة فجعل هذا الدهن في باطنها فلا فدية على الجميع . والفدية الواجبة في ذلك هي التي سبق بيانها من التخيير بين الأمور الثلاثة المتقدمة .

ومن المحظور غير المفسد أيضاً التعرض للصيد البري الوحشي يقينا ويشمك التعرض الاصطياد والدلالة عليه وإتلافه فإن تلف تحت يده أو أتلفه هو أو أمرضه فإن كان الصيد له مثل من النعم

كالحم والياف والقمرى فى الواحدة شاة من ضأن أو معز . وفى النعامة
ذكر أو أنثى بدنة أى بعير . وفى البقرة الوحشية أو الحمار الوحشى
بقرة أهلية . وفى الظبي كبش . وفى الظبية عنز . وفى الغزال معز
صغير . وفى الأرنب عناق (وهى أنثى المعز إذا قويت ولم تبلغ سنة)
وفى كل من اليربوع والوبر معز أنثى بلغت أربعة أشهر . وفى الضبع
كبش . وفى الثعلب شاة . هذا كله فيما ورد فى حكمه نقل صحيح
عن الشارع . وإلا حكم ذوا عدل خبيران بمثله فى الشبه والصورة
تقريباً . ولا بد من مراعاة المماثلة فى الصفات . فيلزم فى الكبير كبير
وفى الصغير صغير . وفى الصحيح صحيح وفى المعيب معيب إن اتحد
جنس العيب كالغور فيهما مثلاً . أما إن اختلف العيب فلا يكفى
وهكذا كالسحن والهزال والحبل لكن لا تُذبح الحامل بل تقوم
ويتصدق بقيمتها طعاماً . أو يصوم عن كل مدٍّ يوماً فإن لم يرد فيه
نقل ولا حكم بمثله عدل وجبت قيمته بحكم عدلين . والفدية الواجبة
هى أحد أمور ثلاثة . إما أن يذبح مثل الصيد من النعم ويتصدق به
على فقراء الحرم وإما أن يشتري بقيمته طعاماً مجزئاً فى الفطرة ويتصدق
به عليهم . وإما أن يصوم يوماً عن كل مد من الطعام وهذا الحكم
فى المثل . أما غير المثل كالجراد وبقية الطيور ما عدا الحمام ونحوه
فهو مخير بين أمرين : إما أن يخرج بقدر قيمة الصيد طعاماً ويتصدق
به على من ذكر . وإما أن يصوم يوماً عن كل مد من الطعام . ولا

فرق في ذلك بين صيد الحل والحرم متى كان المتعرض محرماً . وأما ان كان حلالاً فإن الحكم يختص بصيد الحرم فقط . وإنما يجب ما ذكر في الصيد إذا كان المتعرض مميّزاً ولو كان ناسياً أو جاهلاً أو مخطئاً أو مكرهاً . وإنما يحظر التعرض للصيد ما لم يؤذ به في ماله أو نفسه أو يوصل ضرراً إليه كأن ينجس متاعه أو يأكل طعامه أو يمنع من سلوك الطريق كالجراد المنتشر . فلو تعرض له بسبب شيء مما ذكر فلا فدية ولا ضمان .

ومن المحظور غير المفسد أيضاً التعرض لحشيش الحرم وأشجاره على التفصيل المتقدم . فإن قطع شجرة كبيرة لزمه بقرة . وإن قطع صغيرة لزمه شاة . أما الصغيرة جداً ففيها القيمة وهو مخير بين ذبح ما ذكر والتصدق بأحمله وبين شراء طعام بقيمتها والتصدق به . أو يصوم لكل مد يوماً . أما الحشيش ففيه القيمة إن لم ينبت بدله . فإن نبت بدله فلا ضمان ولا فدية . ويجب ذبح شاة مجزئة في الأضحية حال القدرة . ثم صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع لأهله إن عجز عن الذبح . هذا على كل من ترك شيئاً مما يأتي (أولاً) على المتمتع لأنه ترك تقديم الحج على العمرة (ثانياً) على القارن لأنه ترك الأفراد بالحج وسيأتي بيان حكم المتمتع والقارن (ثالثاً) على من ترك رمي ثلاث حصيات فأكثر من حصي الجمار (رابعاً) على من ترك المبيت بمنى

ليألى التشريق لغير عذر (خامسا) على من ترك المبيت بمزدلفة لغير عذر أيضا (سادسا) على من ترك الاحرام من الميقات لغير عذر (سابعا) على من ترك طواف الوداع لغير عذر (ثامنا) على من ترك الفعل الذى نذره فى الحج كالشى أو الركوب أو الحاق أو الإفراد (تاسعا) على من فاته الوقوف بعرفة من غير حصر بأن يطلع فجر يوم النحر قبل حضوره فى جزء من أرضها ويجب به الدم على المحرم بالحج أو القارن ويجب على من فاته الوقوف أن يتحالم بعمره بأن يأتى بالأعمال الباقية من أعمال الحج غير الوقوف ويسقط عنه المبيت بمزدلفة ومنى ورمى الجمار ثم يطوف ويسعى إن لم يكن سعى ويحلق بنية التحالم ويجب عليه القضاء فوراً من قابل ولو فاته لعذر ولو كان الحج نفلا سواء كان مستطيعاً أو لا . ولا يصح ذبحه فى سنة الفوات فالذبح يكون مع القضاء .

الحنفية : قالوا إن ما يحظر فعله على المحرم بعد دخوله فى الاحرام من الأمور المتقدمة ينقسم إلى ستة أقسام (الأول) ما يفسد الحج وهو الجماع بشرط أن يكون قبل الوقوف بعرفة أما اذا جامع بعد الوقوف قبل أداء الركن الثانى وهو طواف الزيارة فإن حجه لا يفسد لأن الحج بعد تمام الوقوف لا يتطرق اليه الفساد . ولا فرق فى الجماع بين أن يكون الفاعل أو المفعول ناسياً أو عامداً مستيقظاً أو نائماً مختاراً أو مكرها متى

كان بالغاً عاقلاً . فإذا جامع الصبي الذي يمكن لمثله أن يجمع عادة أو المجنون امرأة بالغة فسد حججهما دونهما . وإذا جامع البالغ صغيرة أو مجنونة فسد حججه دونهما . ويفسد الحجج بمجرد مغيب الحشفة في القبل أو الدبر سواء حصل انزال أو لا . فإذا فسد حججهما بالجماع فعليهما أن يستمرا في اتمامه فاسداً ويقضياه في قابل وعلى كل واحد منهما دم وتجزى الشاة في ذلك ولو تعدد بالجماع في مجلس واحد . أما إذا تعدد في مجالس مختلفة ففي كل واحد منها دم :

(الثاني) ما يوجب بدنة وهو أمران أحدهما الجماع بعد الوقوف بعرفة وقبل الحلق ثانيهما أن يطوف طواف الزيارة وهو جنب أو تطوف المرأة وهي حائض أو نفساء . والبدنة من الابل هي ما طعنت في السادسة . وإذا تكرر الجماع في مجلس واحد لا يلزمه زيادة على البدنة بخلاف ما إذا تكرر في مجالس متعددة فإنه يلزمه لكل مجلس بدنه كما تقدم .

(الثالث) ما يوجب دماً واحداً . وهو أمور : منها دواعي الجماع كالمتاعفة والمباشرة والقبلة واللمس بشهوة أنزل أو لم ينزل . وكذا لو أنزل بنظر إلى فرج امرأة أو بتفكير أو بالابلاج في فرج بهيمة أما إذا أوج في البهيمة بدون انزال فلا شيء عليه . وكذا يلزمه دم بالتبطين والتفخيز أنزل أو لم ينزل : ومنها إزالة شعر كل رأسه أو

لحيته أو إزالة ربعهما وليس في أقل من الربع دم . وكذا إزالة شعر رقبته أو إبطيه أو أحدهما أو إزالة شعر عاتقه . وإنما يجب الدم بإزالة الشعر إذا كان لغير عذر فإن كان لعذر كأن علقته به الهوام وآذته فهو مخير بين أمور ثلاثة : ذبح شاة . صيام ثلاثة أيام . إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع قال تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) سورة البقرة : ومنها أن يلبس الرجل الخيط أما المرأة فإنها تلبس ما شاءت إلا أنها لا تستر وجهها بساتر ملاصق له كما تقدم والذي يضر هو اللبس المعتاد فلو التحف بالخيط أو وضعه على بدنه بوضع غير معتاد فلا شيء عليه . هذا إذا لبس لغير عذر فإن كان لعذر ففيه التفصيل المتقدم فيما قبله : ومنها أن يستر رأسه بساتر معتاد يوماً كاملاً وقد تقدم التفصيل في الساتر المعتاد : ومنها أن يطيب عضواً كاملاً من الأعضاء الكبيرة كالفخذ والساق والذراع والوجه والرأس والرقبة بأي نوع من أنواع الطيب المتقدم ذكرها . أما إذا طيب ثوبه فإنه لا يلزمه الدم إلا إذا لبس الثوب يوماً كاملاً وكان الطيب كثيراً في ذاته أو كان قليلاً واستغرق من الثوب ما تبلغ مساحته شبراً في شبر : والحناء من الطيب فلو وضعها على رأسه وكانت رقيقة لا تستر ماتحتها فعليه دم وإلا فعليه دمان لأنه يكون في هذه الحالة قد طيب وستر رأسه . ومن الطيب العصفر والزعفران كما تقدم فإن طيب لعذر ففيه التفصيل المتقدم .

ومثل الطيب دهان عضو كامل بزيت الزيتون أو السمسم لغير عذر فإن فعل لعذر كالتداوى فلا شيء عليه : ومنها قص أظفار يد واحدة أو رجل واحدة وكذا لو قص أظفار يديه ورجليه جميعها في مجلس واحد . أما إذا قصتها في مجالس متعددة لزمه أربعة دماء لكل أظافر عضو دم : ومنها أن يترك طواف القدوم أو طواف الصدر أو يترك شوطا من أشواط العمره أو واجبا من الواجبات المتقدمة

(الرابع) ما يوجب صدقة قدرها نصف صاع من بُرٍّ أو قيمته وهو أمور : منها أن يطيب أقل من عضو وأن يلبس قميصا أقل من يوم كامل أو ثوبا مطيبا أقل من يوم كذلك أو يستر رأسه أو يحلق أقل من ربع الرأس أو اللحية . أو يحلق ساقه أو عضده أو يقص ظفرا أو ظفرين . أو يطوف طواف القدوم أو الصدر محدثا محدثا أصغر أو يترك شوطا من أقل أشواط طواف الصدر . أو يحلق رأس غيره سواء كان غيره محرما أو لا

(الخامس) ما يوجب صدقة أقل من نصف صاع وهو أن يقتل جرادة فالواحدة من ذلك يتصدق لها بما شاء والاثنان والثلاث يتصدق لها بكف من طعام فإن زاد على ذلك فعليه نصف صاع .

(السادس) ما يوجب القيمة وهو أمران أحدهما صيد البر المتقدم ذكره بالقيود السالفة والثاني قطع حشيش الحرم السابق ذكره

أيضاً فإذا اصطاد المحرم ما لا يحل له اصطياًده قوّم عليه ما صاده في مكانه أو مكان قريب منه بمعرفة عدلين فإن بلغت قيمته ثمن هدى خير بين أمور ثلاثة (أحدها) أن يشتري بهذه القيمة هدياً يذبحه في الحرم (ثانيهما) أن يشتري به طعاماً يتصدق به على الفقراء في أى مكان لكل واحد نصف صاع (ثالثها) أن يصوم بدل كل نصف صاع يوماً). ولا يلزم في هذا الصوم التتابع وإن لم تبلغ قيمته ثمن هدى خير بين الأمرين الأخيرين فقط وهما الاطعام والصيام ولا فرق في هذا الباب بين العمد والخطأ. ولا يلزم أن يأتى بمثل ما صاد بل تكفى قيمته. وأما العمد والمثلية الواردان في الآية الكريمة فإن العمد ذكر فيها بأنه الغالب والمثلية المراد بها أن يكون مثلاً في المعنى لقوله تعالى (يأياها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الآية) سورة المائدة: هذا إذا كان الصيد غير مملوك لأحد فإن كان مملوكاً للغير فعليه مثلاً أن أحدهما الجزاء المتقدم والثانى للمالك. والصيد في الحرم لا يحل مطلقاً ولو كان الصائد غير محرم. وإن صاده وذبحه لا يؤكل ويكون كالهيئة بل يقدم أكل الميتة على هذا الصيد عند الاضطرار. وإذا أتلّف عضواً أو نتف ريشاً أو نحو ذلك يلزم بالفرق. ولا شيء في قتل الهوام كقرد وسحفاة وزنبور وفراش وذباب ونمل وقنفذ والحية والعقرب والفأرة والغراب والكلب العقور. وإذا قطع حشيش الحرم لزمته قيمة ما قطع منه كما تقدم.

الحنابلة : قالوا الأمور المحظورة على المحرم تنقسم إلى خمسة أقسام :

(الأول) ما يوجب الفدية على الترتيب وهو الوطء قبل التحلل الأول من الحج . والتحلل الأول يحصل بأثنتين من ثلاث وهي رمي جمرة العقبة . والحلق أو التقصير . وطواف الزيارة . ومثل الوطء الانزال بتكرار النظر أو بالمباشرة لغير الفرج أو بالتقبيل أو بالامس بشهوة قبل التحلل الأول فإذا حصل الوطء أو الانزال بواحد مما ذكر وجب عليه ذبح بدنة من الابل سنهما خمس سنين فإن لم يجد بدنة صام عشرة أيام ثلاثة قبل الفراغ من أعمال الحج . وسبعة بعد الفراغ منه . والمرأة كالرجل فيما يترتب على الوطء والانزال ان كانت طائعة . وأما المباشرة بدون انزال فتوجب الفدية على التخيير بين الأنواع الثلاثة المتقدمة وهي ذبح شاة أو إطعام ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام . وكذا الامناء بنظرة بدون تكرار . وكذا إذا حصل الوطء بعد التحلل الأول . وإذا جاوز الشخص ميعقاته بلا إحرام أو ترك شيئاً من واجبات الحج كرمى الجمار فعليه الفدية على الترتيب بأن يذبح شاة فإن لم يجدها صام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة بعدها كما تقدم .

(الثاني) ما يوجب الاطعام وهو قص ظفرين أو أقل وإزالة شمريتين أو أقل فيجب في الظفر الواحد أو بعضه وفي إزالة الشعرة

الوحدة أو بعضها إطعام مسكين واحد مداً من بر أو نصف صاع من غيره كما تقدم وفي الظفرين أو الشعرتين إطعام مسكينين :

(الثالث) ما يوجب القيمة وهو كسر بيض الصيد وقتل الجراد فإذا كسر بيضاً أو قتل جرادة فعليه قيمة كل منهما يتصدق بها في محل الاتلاف :

(الرابع) ما يوجب الفدية على التخيير . وهو أمور : منها لبس الخيط والمحيط : ومنها استعمال الطيب . ومنها تغطية الرجل رأسه أو الأنثى وجهها : ومنها إزالة أكثر من شعرتين من الجسد أو أكثر من ظفرين فكل واحد من هذه الأشياء فيه فدية على التخيير بين ثلاثه أشياء . إما ذبح شاة سنّها ستة أشهر على الأقل إن كانت من الضأن وستة إن كانت من المعز . وأما صيام ثلاثة أيام . وأما إطعام ستة مساكين لكل واحد منهم مُدٌّ من بر أو نصف صاع (مُدَّان) من تمر أو زبيب أو شعير أو اقط . وما يوجب الفدية على التخيير أيضاً جزاء الصيد والصيد إما أن يكون له مثل من النعم أو لا فإن كان له مثل فيخير في فديته بين ثلاث أشياء . ذبح المثل وإعطاء لحمه لفقراء الحرم في أى وقت شاء وتقويم المثل بالحل الذى تلف فيه الصيد . ويكون التقويم بدراهم . ثم يشتري بها طعاماً من الأصناف السابقة ويعطى كل مسكين مداً من بر ومُدَّين من غيره

كما تقدم . وصيام أيام بعدد الأمداد وبحيث يكون كل يوم بدل ما يعطى من الطعام لكل مسكين فان بقي اقل من إطعام مسكين صام عنه يوما كاملا وان لم يكن له مثل فيخير في فديته بين الأمرين الأخيرين . اطعام القيمة . والصيام :

(الخامس) ما لا يوجب شيئا وهو قتل القمل وعقد النكاح وقد سبق أنه يحرم على المحرم قطع شجر الحرم وحشيشه إلا ما استثنى فإن فعل شيئا من ذلك فعليه في قطع الشجرة الصغيرة ذبح شاة وفي قطع الكبيرة أو المتوسطة ذبح بقرة . وفي الحشيش والورق إخراج القيمة :

الدليل من السنة

دليل حرمة لبس الثياب المزعفرة : ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا يلبس ثوبا مسه ورس أو زعفران يعنى فى الاحرام إلا ان يكون غسिला)

دليل عدم منع المرأة من لبس الخيط : روى أبو داود عن عبد الله بن عمر (انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى النساء فى إحرامهن عن القفازين والنقاب وما مس الورد والزعفران من الثياب ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من الوان الثياب معصفرا أو خزا أو حليا وسراويل أو قميصا) .

دليل عدم غسل المحرم رأسه بماء فيه مادة تقتل الهوام :

روى معاوية رضى الله عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (الحاج الثعلب الثقيل)

دليل منع المحرم من الاستظلال : ما ورد البيهقي باسناد

صحيح عن ابن عمر (انه أبصر رجلا على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال اضح (اى ابرز للضحى) (لمن احرمت له) .

دليل جواز الاستظلال له : ما ورد فى حديث ام الحصين

قالت حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا واحدهما أخذ بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم والآخر رافع ثوبه يستتره من الحر حتى رمى جمرة العقبة فهذا الحديث أخذ به الامام الشافعى وابو حنيفة .

دليل بطلان عقد نكاح المحرم : ما رواه مسلم ان عمر بن

عبد الله اراد ان يزوج طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير فأرسل الى ابان بن عثمان يحضر ذلك وهو امير الحاج فقال سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب) وهذا الحديث اخذ به الامام الشافعى ومالك واحمد .

دليل صحة عقد نكاح المحرم : روى البخارى عن ابن عباس

رضى الله عنهما (ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم) وهذا الحديث اخذ به ابو حنيفة .

دليل وجوب البدنة على من جامع وهو محرم: روى ابن عباس أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة (رواه مالك .. وروى أبو داود مرسلًا : أن رجلاً من جزام جامع امرأته وهما محرمان فسأل الرجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال (أقضيا حجكما وأهديا هديا)

دليل وجوب الفدية على من ترك نسكاً من المناسك :
روى ابن عباس (من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دماً)

دليل وجوب الفدية على التخيير: روى البخاري عن كعب بن عجرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال (لعلك آذاك هوأمك قال نعم يارسول الله فقال احلق رأسك وسم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو انسك بشاة)

إلى هنا انتهى الكلام على أركان الحج وما يتعلق بها

الباب الخامس

في العمرة على المذاهب الأربعة : وفيه فصول :

الفصل الأول : في تعريفها

العمرة : معناها لغة الزيارة . وشرعاً زيارة البيت الحرام على

وجه مخصوص كما سيأتى بيانه